الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.

مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة والأدب العربي

الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص لسانيات عامة

إعداد الطالبة: ت

نواصر صفية

ح.ت إشراف الأستاذة:

د.حفيظة مخلوف

أعضاء لجنة المناقشة:

د.حفيظة مخلوف مشرفة ومقررة

د.نصر الدين عبيد رئيسا

د.زهرة كريمة بن ضياف عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018–2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إليك والدي ....إليك يا سندي.

إليك أمي ....إليك يا جنتي.

إليكم أساتذتي.

إليكم أحبتي.

إليك يا وطني.

إليكم أجمع أهدي ثمرة هذا العمل.

صفية

شكر وعرفان

بادئا ذي بدء أشكر الله تعالى على نِعَمِه، فله الحمد وله الشكر.

كما أتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان لأستاذتي الفاضلة " **مخلوف حفيظة**" على توجيهاتها ونصائحها.

وفي النهاية أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

شكرا

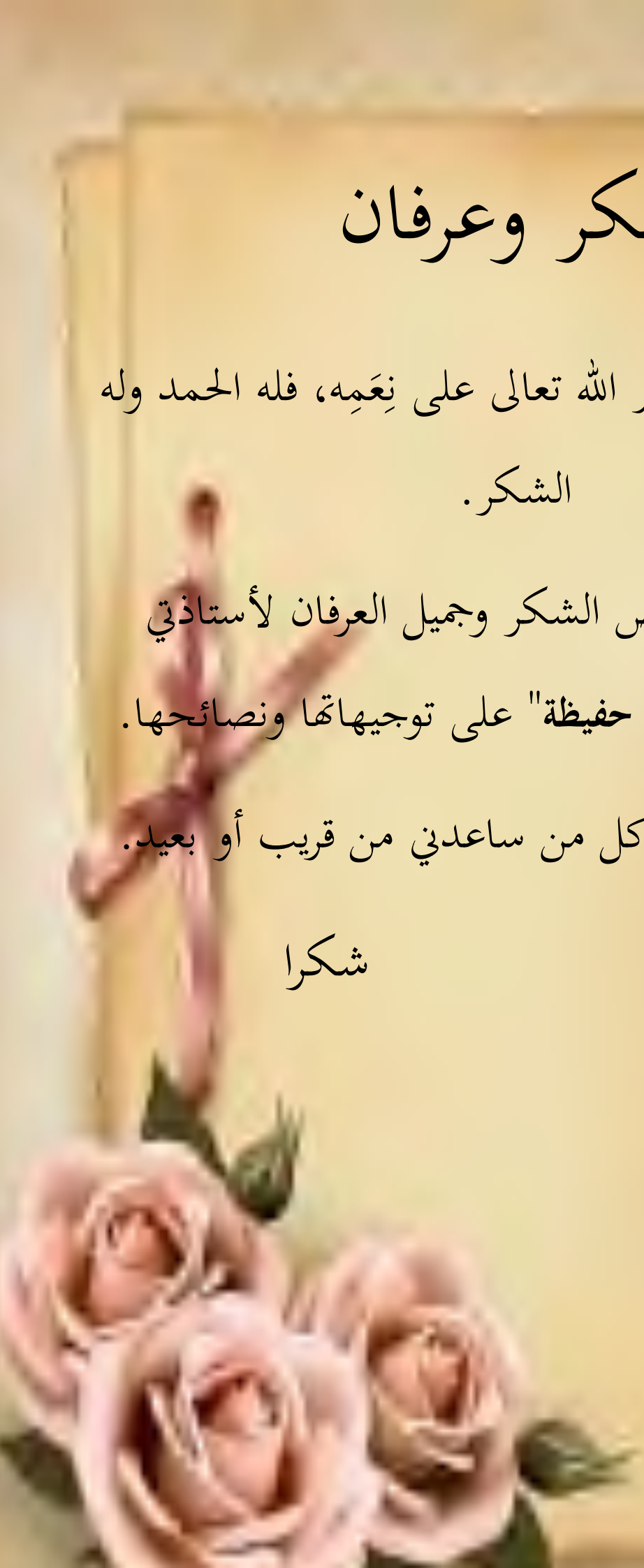

مقدّمة:

إنّه من السهل أن نتعرف إلى النحو العربي وقواعده، ولكن من الصعب أن نخوض غمار البحث في فلسفته، لأنّ البحث فيه بشكل أساسي ليس ترافة علمية، بقدر ما فيه الجد والحزم والعزم، لكونه قوة مفروضة في اللغة. وتراث النحو العربي وصل إلينا مستقلا ثابتا له أسسه وقوانينه على الرغم من أنّ بدايته كانت فنًا ثمّ ما لبث أن أصبح علما، وهذا بعد أن نذر صفوة مختارة أنفسهم بخدمة القرآن ولغته العربية وقدّموا أفكارا جليلة لا يُنكَر جميلهم فيها حتى صانوا لغتهم من الزيغ والتحريف. وقد كانت لهؤلاء القدامى مبادئ انطلقوا منها لدراسة اللغة من جانبها النحوي أساسا، فكانت لهم نظرتهم المعروفة في اللغة، لتضاف إليها نظريات أخرى التقت معها أو خالفتها في المنهج والرؤيا مثل نظرية النحو الوظيفي.

وقد احتفى الدرس النحوي عند العرب بدراسة الجملة، فكانت من أمهات القضايا النحوية التي حظيت بنصيب وافر من اهتمام النحاة العرب، إذ عنوا بدراسة أنواعها وأنماطها وصورها، حيث عرّفوها ووضعوا لها حدوداً وأحكاما وتفريعات غاية في الدقة، أما في العصر الحديث فقد أخذت الجملة جانباً من جهود المحدثين، محاولين الإفادة في دراستها مما توصل إليه علم اللغة الحديث، فاختلفت مذاهبهم في تحديد مفهوم مصطلح(الجملة)، لاختلاف زوايا نظرهم إليها من حيث تكوينُها، وبنيتُها، وشكلُها، ووظيفتُها، فصلة التراث اللغوي العربي بالدرس اللساني الحديث صلة مباشرة، محاولا بذلك الانتقال بالجملة من منظورها الوصفي التقليدي إلى التجديد بإدراج مبادئ أهم النظريات الحديثة في علم اللغة الحديث.

من هنا انطلق هذا البحث الموسوم بـ"الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي" محاولا التطلع إلى أهم القضايا التي لها صلة بالموضوع، فهو ينظر إلى الجملة العربية من زاوية وصفية تقليدية، ساعيا للإلمام بأهم التحولات التي أقامها المحدثون العرب في دراستها من منظور حداثي، بتطبيق النظرة الوظيفية خاصة الوظيفية التداولية منها.

ونهدف من خلال هذا البحث إلى محاولة دراسة الجملة العربية وفق المنظورين الوصفي والوظيفي، حيث لم تكن هذه الدراسة محض الصدفة أو الهباء إنما كانت لها دوافع جعلتها تأخذ هذا المنحى، رغبة في الاطلاع على

النظرتين الوصفية والوظيفية للجملة وأهم القضايا التي أضافها النحو الوظيفي إلى ما قدمه النحاة العرب في دراسة الجملة العربية، وتحقيقا لهذا جعلنا صوب أعيننا الاشكالات التالية:

- كيف اختلف القدامى في وضع مفهوم جامع مانع واضح لمصطلح الجملة؟
- كيف كانت النظرة التقسيمية للجملة العربية في الدراسات العربية القديمة والحديثة؟
- ماهي أهم الأفكار التي جاءت بها النظرية الوظيفية تجاه الجملة العربية؟
- كيف يتم تحليل الجملة العربية وفق النموذج الوظيفي؟

ولرصد الإجابة عن هذه الإشكاليات، حتّم تعدد المباحث وتمايزها ضرورة الالتزام بالمخطط المقترح منذ البداية، وأن يوزع البحث على ثلاثة فصول الأول والثاني فصلان نظريان، أما الفصل الثالث يضم الدراسة التطبيقية، يتصدر ذلك مقدمة ومدخل جاء كتمهيد للموضوع وتعقبهما خاتمة ثم قائمة المصادر والمراجع.

ضمّ المدخل كيفية تبلور مفهوم مصطلح الجملة لدى القدامى بين لغويين وبلاغيين وأصوليين، مبيّنا وجهة نظر كل فريق على حدة، وأهم الفروق التي تمايزوا فيها.

يليه الفصل الأول يحمل عنوان تقسيمات الجملة العربية عند القدامى العرب ملما بسبعة أقسام، موضحا آراءهم في ذلك.

أما الفصل الثاني أحاط بالنظرة التقسيمية للجملة العربية لدى الدارسين المحدثين العرب، فقد أفرد مبحثه الأول لنظرة بعض المحدثين للجملة وتقسيمهم لها، كما تناول المبحث الثاني الجملة من منظور لساني عربي وصفي، ليعرض المبحث الثالث الجملة في إطارها التوليدي التحويلي.

أما الفصل الثالث فقد اهتم بالجانب الوظيفي للجملة العربية، معالجا أهم القضايا التي تناولتها النظرة الوظيفية في دراسة الجملة العربية، جاء مبحثه الأول محددا بعض المفاهيم انتقالا من النحو العام إلى النحو الوظيفي، أمّا المبحث الثاني عرض الوظائف النحوية و مخاض ولادة وتبلور النحو الوظيفي بتركيب المناهج اللسانية، وقد احتوى المبحث الثالث على أساسيات النظرية الوظيفية، من البنيات الوظيفية والوظائف التداولية وأنواع الجمل في المنظور الوظيفي، وفي المبحث الرابع رصدنا دراسة تحليلية لبعض الأمثلة كما أوردها الوظيفيون.

ثم جمعت خاتمة هذا البحث جملة من النتائج التي أفضت إليها الدراسة لعلها تشكل موجزا للمراحل التي سارت فيها الجملة ضمن النظرتين الوصفية والوظيفية بين قدامى ومحدثين.

والدراسة بوصفها متابعة للبحث في الجملة العربية لاستكناه خباياها، ولأنّ ذلك يقتضي قدرا كافيا من المادة وما تكلفه من جهدٍ جمعا وتصنيفا واستثمارا. فإنّ البحث لم يخلو من الصعوبات منها:

1. أنَّ الجملة العربية حظيت بدراسات كثيرة ومتنوعة تفتح المجال الواسع أمام الباحثين، لذلك يضطر الباحث إلى إنفاق جهد مضاعف في ترتيب المعطيات والمعلومات.
2. صعوبة التنقل بين الدراسة النظرية والممارسة التطبيقية قد يوقع في مزالق غير متوقعة، كذلك التنقل بين دراسات القدامى والمحدثين يوقع في زلات وهفوات لاختلاف التوجهات والآراء خاصة وأنه يوجد من المحدثين من هو تقليدي ومن هو تقليدي مجدد، ومن هو حداثي.

واعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لـ:ابن هشام الأنصاري جمال الدين، بهامشية الشيخ الأمير .كذلك كتاب "جامع دروس العربية" لـ: مصطفى الغلاييني، وكتاب "الجملة العربية تأليفها وأقسامها" لـ: فاضل صالح السامرائي،كذلك كتب لـ:أحمد المتوكل مثل كتاب "قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب).

ولا يسعني في النهاية إلّا أن أتقدّم بخالص الشكر وعميق التقدير إلى كل الذين ساعدوني على إنجاز هذا البحث منذ البداية وحتى اكتمل على هذه الصورة، وفي مقدمتهم الأستاذة الدكتورة: "حفيظة مخلوف" التي تفضلت بقبول الإشراف على هذا البحث بدون تردّد، ولم تبخل فوق ذلك بنصائحها وتوجيهاتها وبمعاملة تسودها أخلاق عالية.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة الموقّرة، مقدّرة ما بذلوه من عناء في القراءة ومن أجل التنبيه والتوجيه.

وإنَّ ما يشوب البحث من عثرات إنَّما يعود أصلا إلى إمكانياتي التي لم ترق بعد إلى ما يطمح إليه كل طالب علم.

وأسأل الله التوفيق والسداد فيما سيؤول إليه البحث.

مدخل:

لقد نالت الجملة في النحو العربي – قديما وحديثا– اهتمام الدارسين لأنها أساس اللغة العربية ومحورها، فهي البناء واللّبنة الأساسية التي بها يستقيم الكلام، وقد تطور مفهومها من عصر سيبويه(ت180هـ) إلى العصر الحديث بفضل التراكم المعرفي وتطور العلوم اللغوية، وظهور نظريات لسانية جديدة، أسهمت في تغيير وإضافة الكثير من المفاهيم والعناصر، فظهر النحو الوصفي البنيوي، والنحو التوليدي التحويلي، والنحو الوظيفي ليسهم في وضع نظرية نحوية للغة العربية عن طريق التطبيقات والممارسات التركيبية على الجملة النحوية العربية.

وحتّمت طبيعة الموضوع التطرق إلى أهم المفاهيم التي وصلت إليها الجملة في اللغة العربية في إطار الممارسات النظرية والتطبيقية للعلوم والنظريات اللسانية الغربية المعاصرة، ذلك بتتبع تعريفات القدامى للجملة في الدراسات النحوية العربية التراثية، وصولا إلى المحدثين منهم.

تعريف الجملة لغة واصطلاحا:

1. لغة:

جاء في لسان العرب لـ:ابن منظور في مادة(ج م ل) «الجُمْلَةُ وَاحِدَةُ الجُمَلِ، وَالجُمْلَةُ جَمَاعَةُ الشَيْءِ:«جَمَعَهُ عَنْ تَفَرُقِهِ: وَأَجْمَلَ لَهُ الحِسَابَ كَذَلِكَ وَالجُمْلَةُ جَمَاعَةُ كُلِ شَيْءٍ بِكَمَالِهِ مِنَ الحِسَابِ وَغَيْرِهِ، يُقَالُ: أَجْمَلْتُ لَهُ الحِسَابَ وَالكَلَامَ إِذَا أَرْدَدْتَهُ إِلَى الجُمْلَةِ»[1].

وجاء في الصحاح للجوهري أن الجملة : « وَاحِدَةُ الجُمَلِ ، وَأَجْمَلَ الحِسَابَ رَدَّهُ إِلَى الجُمْلَةِ »[2].

وفي المصباح المنير للفيومي:«أَجْمَلْتُ الشَيْءَ إِجْمَالًا جَمَعْتُهُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَأَجْمَلْتُ فِي الطَلَبِ»[3].

وقوله تعالى:«لَولاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً»[4].

فقد أحاط مصطلح الجملة لغة بمعنى الجمع والضمّ دون التفصيل.

---

[1]: ابن منظور، لسان العرب، مادة(ج م ل)، دار صادر، بيروت، لبنان، ج1، ط3، 1994، ص203.

[2]: اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تح:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، مج05، ط4 ص1662.

[3]: احمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م، ج03، ص43.

[4]: سورة الفرقان، الآية 32.

اصطلاحا:

"الجملة هي التركيب الذي يتكون من عدة ألفاظ تتضافر مع بعضها لتؤدي فائدة ما"[1]، وهي "وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليا واحدا، واستقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق"[2].

والجملة هي أصغر صورة من الكلام تدل على معنى، أو هي الوحدة الكلامية، وعرّفها ابن هشام (ت761هـ) في المغني قائلا:«الجملة هي عبارة عن فعل وفاعل كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص، وظننته قائما»[3].

الجملة كذلك هي كلام مفيد مستقل، وذهبت جماعة من النحاة على أن الجملة والكلام مترادفين: فقد اعتبرها الزمخشري الكلام بعينه، واعتبر ابن هشام من هذا القول وهماً، وإنها أعم من الكلام لأن الكلام يشتَرط فيه الإفادة والجملة قد تكون غير ذلك.

فهي نسيج لغوي تتشابك فيه بعض البنى التركيبية التي تتعلق فيما بينها، من أجل الإدلاء ببعض المفاهيم، التي تتباعد دلالتها بين القراءة الأولى والثانية والثالثة، فالجملة كما عرّفها **ماريوباي** :«بأنها عدد من الكلمات مرتبة ترتيبا غراماتيكيا ونحويا مكوناً بذلك وحدة غراماتيكية تامة ذات معنى، وهي تتابع الكلمات، والمورفيمات التنغيمية»[4].

هذا ما يوحي لنا بأن الجملة مجموعة من العناصر التركيبية المتآلفة فيما بينها، بترتيب معين خاضع لمجموعة من القواعد، صوتية ودلالية ونحوية.

مفهوم الجملة عند النحاة:

لم يتناول سيبويه(ت180هـ) تعريف الجملة ولم يَبسُط آراءه فيها، حيث جاءت في معنى الكلام بدلالات مختلفة، فهو يستخدمه بمعنى الحديث والنثر واللغة والجملة أيضا، وهكذا قد تواردت على الدرس النحوي طائفة

---

[1]: مجدي محمد حسين، الجملة الاسمية، راجعه سليمان طه حمودة، دار ابن خلدون للنشر، 2004، ص212.

[2]: بتصرف: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط وتركيب الجملة العربية،دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط1،1997، ص204.

[3]: ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق1378هـ، ط5،ج2، ص490.

[4]: ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد عمر مختار، دار عالم الكتب، القاهرة، ط8، ص112-113.

من الإشكالات المنهجية والاصطلاحية يبرز من بينها الإشكال الخاص بمفهوم الجملة و ازدواجه مع مصطلح الكلام. تقول **أولكر موزال**:«إذا تتبعنا المواضع التي استخدم فيها سيبويه الكلام بمعنى الجملة فإننا لا نستطيع أن نستنبط منها تعريفا دقيقا للجملة»[1].

وعلى أية حال لم يستعمل سيبويه مصطلح الجملة وكان يستعمل مصطلح الكلام إلا أنه بذر البذرة الأولى لدخول اللفظ في الجهاز الاصطلاحي النحوي وذلك عندما استعمل لفظتي(جمل-جملة) استعمالا لغويا لأن لكلمات سيبويه وقعا قويا على أسماع كل النحويين وإن تظاهر بعضهم خلاف ذلك. وحدث أن تمّ استعارة اللفظة ليصطلح بها على وفق معناها اللغوي الدال على الإجمال المقابل للتفصيل و الجمع الضام للأفراد كما يظهر من استعمال سيبويه لها.

لقد استطاع ابن جنّي(ت392هـ) أن يستنبط تعريفا للكلام بمعنى الجملة عند سيبويه، حين قال:«واعلم أن "قلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها؛ وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا، ففرق بين الكلام و القول، ثم قال في التمثيل نحو "قلت زيد منطلق" ألا ترى أنه يحسن أن تقول" زيد منطلق" فتمثيله بهذا يُعْلَم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمٍ برأسه مستقلا بمعناه، وأن القول عنده بخلاف ذلك إذ لو كان حال القول عنده حال الكلام لما قَدَّم الفصل بينهما»[2].فابن جني استصاغ تعريف للجملة استنباطا مما ذكره سيبويه في حديثه حين فرّق بين الكلام والقول ومن خلال الأمثلة التي قدّمها.

ولعل أول من استخدم الجملة مصطلحا، هو المبرد النحوي(ت285هـ) فقد قال:«تحكى الجملة بعد القول»[3]، ونلمح من هذا القول أنها ترادف الكلام إذا قارناه بقول سيبويه:«وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قولاً، نحو: قلت زيد منطلق» ذلك أنك تحكي بعد القول ما كان كلاما عند سيبويه وتحكي ما كان جملة عند المبرد ومن

[1]: محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص16.

[2]: ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار العرب، القاهرة،1952م، ج1، ص18-19.

[3]: المبرد أبي العباس محمد بن يزيد،المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط،1415هـ-1994م، ج2، ص365.

هنا كان الترادف بين الجملة و الكلام عند أوائل النحاة، وإن لم يكن من أقوالهم الصريحة فهو مما يستكشَف في حديثهم[1].

كما استخدم المبرد مصطلح الجملة و الجمل للإشارة إلى الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره ومن ذلك قوله:«والأفعال مع فاعليها جمل، وإنما تكون الجمل صفات للنكرة، وحالات للمعرفة لأن "يفعل" إنما هو مضارع "فاعل" فهو نكرة مثله ألا ترى أنك تقول"مررت برجل يضرب زيداً" كما تقول"مررت برجل ضارب زيداً»[2]

وقوله:«ومثل هذا من الجمل قولك"مررت برجل أبوه منطلق"، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت الجملة حالا فعلى هذا تجري الجمل»[3]، فهو يستعمل اللفظين في مجال تقرير الحقيقة النحوية القائلة إن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، دون أن يتجاوز نطاق هذا النمط من التناول الجزئي للجملة في رحاب التصور الشامل لمفهومها.

وقد قدم أبوالعباس المبرد تعريفا واضحا للجملة في باب الفاعل حيث يقول:«وإنما كان فاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد»[4].

يبدو من خلال التعريف أنه اشترط في الجملة أن يحسن السكوت عليها و تجب بها الفائدة فالجملة عنده ما تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وهذا ما ركز عليه من بعده تلميذه ابن السراج الذي استخدم مصطلح الجملة المفيدة فيقول:«والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر»[5]، ويذهب المبرد إلى أن الجملة الاسمية هي الأصل لأن الأخرى- الجملة الفعلية- بمنزلتها لأنك إذا قلت مثلا زيد منطلق فإنك تستطيع أن تقول رأيت زيدا منطلقا.

---

[1]: ينظر محمد خان، لغة القرآن الكريم، دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عين مليلة، 2004، ص19.

[2]: المبرد، المقتضب، ج04، ص123.

[3]: المصدر نفسه، ج4، ص125.

[4]: المصدر نفسه، ج1، ص146.

[5]: ابن السراج(أبي بكر بن محمد)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1417هـ-1996م، ج1، ص64.

فإذا كان هذان المصطلحان- الجملة والكلام- يكادان يردان متلازمين في كثير من الكتب النحوية فإنه لابد من طرح السؤال عن إن كان استعمال المصطلحين عند النحاة بدلالة واحدة أم أنهما مختلفين؟.

ومن هذا استنتجنا أنه يوجد رأيين متباينين حول هذا الموضوع فهناك من يرى أن الكلام والجملة مختلفين، وهناك من يرى أنهما سيّان.

الفريق الأول: الترادف بين الكلام والجملة

يذهب إلى أن الجملة والكلام مترادفان وينطوي تحت لواء هذا الفريق نحاة قدامى وآخرون متأخرون، فهذا أبو علي الفارسي(288هـ-377هـ) الذي يقول:«فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا كقولنا عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا كتب عبد الله وسُرَّ بكر..... ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاما كقولنا إنّ عمرا أخوك، وما بشر صاحبك، وهل كتب عبد الله» هكذا يتضح من قوله هذا أنه وحّد بين الكلام والجملة من تمثيله لهما[1].

ونجد ابن جنّي(322هـ-392هـ) وهو من النحاة البغداديين قد سوّى بين مصطلحي الكلام والجملة حيث قال:«أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد،وفي الدار أبوك وصه ومه وأف....وكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام» والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، فهو يقصد بكل واحد من المصطلحين المذكورين ما يقصد بالآخر وأكد رأيه بقوله:«وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه ذلك أن الكلام هو معقد الفائدة التي لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل».

فالحدان اللذان حدّ بهما ابن جنّي الجملة والكلام يبينان أنه قد سوّى صراحة بين الاثنين ومن الذين وقفوا على آثار هؤلاء الزمخشري (467هـ/538هـ)الذي خلص إلى عدم التمييز بين الجملة و الكلام فقال:«والكلام هو

[1]: رابح بومعزة، الجملة الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي، فصل الوحدة الإسنادية الوظيفية، دلالتها وصورها، دار رسلان، دمشق، 2009م، ص11.

المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى و ذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر وتسمى جملة»[1] .

فصاحب كتاب المفصل في علم العربية انتهى إلى أن الجملة والكلام متماثلان، ويفهم من تمثيله لهما أن إفادتهما معنى مستقلا يحسن السكوت عليه شرط في تعريفهما.

وإذا انتقلنا إلى ابن يعيش(ت643هـ) وجدناه يتبع في المذهب أولئك النحاة الموحدين بين الكلام والجملة، ودليل ذلك قولاه: «اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك...» و«...والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها»[2].

ونجد ابن مالك(600هـ، 672هـ)وهو من النحاة المتأخرين في ألفيته يقول:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

حيث استعمل مصطلح الكلام كسابقيه ليدل به على الجملة في أقصر صورها من المسند والمسند إليه ذلك أنه مثل للكلام بالتركيب الإسنادي (استقم) فبيّن أن الكلام أو الجملة ما تضمن معنى مفيداً مستقلا بنفسه غير محتاج إلى غيره، إذ إن المثال الذي قدمه حول المسند(فعل الأمر: استقم) والمسند إليه الفاعل المتمثل في الضمير المستتر "أنت" المقدر[3] يوضح ذلك أيضا.

ونخلص إلى أن أصحاب هذا الإتجاه وضعوا شرطين اثنين للتسوية بين مدلولي مصطلحي الجملة والكلام، أولها: هو الإئتلاف بتعبير عبد القاهر الجرجاني أو التركيب بتعبير الزمخشري، وهو عدم الاحتياج إلى شيء آخر كما نص على ذلك ابن جني، وثانيهما: هو الفائدة بتعبير ابن جني والجرجاني أو الإسناد بتعبير الزمخشري.

---

[1]:ينظر: المصدر السابق، ص11.

[2]: المصدر نفسه، ص12.

[3]: المصدر نفسه، ص13.

الفريق الثاني: الاختلاف بين الكلام والجملة.

اتجاه الذين فرقوا بين الجملة والكلام، ويمثله **الرضي الأستراباذي:(686هـ –761هـ)** الذي نقف على تفريقه بين المصطلحين في قوله:«والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما كل من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذلك.فكل كلام جملة ولا ينعكس»[1]، وقد جاء هذا التفريق على أساس وجود القصد أوعدمه في التركيب الإسنادي.

ومن النحويين الذين تبعوا الأستراباذي في تفريقه بين المصطلحين: **ابن هشام الأنصاري(708هـ –761هـ)** فقد أورد في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" قوله:«الكلام هو القول المفيد والقصد المراد بالمفيد مادلّ على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقام الزيدان وكان زيد قائما وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس»[2]. فهو يفصل بين المصطلحين ويؤكد على أن مساواة بينهما توهم.

هذا وقد أورد **الشريف الجرجاني(740هـ –816هـ)** في مؤلفه "التعريفات"قائلا:«الجملة:عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك:(زيد قائم) أو لم يفد كقولك:(إن يكرمني) فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا»[3]. فهو بهذا يجزم بأنهما مختلفان تماما ومطلقا.

إن ما اجتمع عليه فريق النحاة الثاني أن الكلام والجملة مختلفان، فإن شرط الكلام الإفادة ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة وإنما يشترط فيها إسناد سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعم منه إذ كل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة.

---

[1]:ينظر: المصدر السابق، ص11.

[2]: ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، هامشية الشيخ الأمير، ج2، دط، دتا، ص42.

[3]: الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، مصر،دط، ص70.

الجملة عند البلاغيين:

إن الحديث عن النظم هو حديث في البداية والنهاية عنها، حيث أولى لها البلاغيون العرب أهمية كبرى بكونها تقوم على المعاني النحوية ، فتحدّثوا عن أشكال العلاقات بين مكوناتها وعن تآلفها ونظمها وذلك عندما تحدثوا عن الفصاحة في الكلام، وعن أحوال الإسناد الخبرية، وأحوال المسند إليه، خاصة مبحث التقديم والتأخير عن أحوال متعلقات الفعل وعن القصد والإنشاء، والفصل والوصل والإيجاز، والإطناب والمساواة، وكل ما يدخل ضمن قسم المعاني وذلك في مواضيع مختلفة من كتبهم.

ويأتي على رأس هؤلاء البلاغيين عبد القاهر الجرجاني والسكاكي والقزويني والزمخشري وغيرهم.

فقد وقف الزمخشري(ت467هـ-538هـ)على آثار القائلين بالترادف بين المصطلحين وخلص إلى عدم التمييز بين الجملة والكلام فقال: (والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد، وانطلق بكر وتسمى جملة)[1].

أما الجرجاني أقدم من حاول التفلت من أسر الشواهد والأمثلة، والقواعد الجزئية في محاولة ظهور الآفاق الكلية للجملة العربية، وتعد محاولته أهم المحاولات التي قدمت تحديدا دقيقا للعلاقات التي تربط الكلمات في الجملة.

اهتم عبد القاهر الجرجاني بالجمل ومعانيها اهتماما كبيرا، ولم ينصّب اهتمامه على المعنى الأصلي في تراكيبها، وإنما بحث عن معان ودلالات ثانية لا تظهر في التركيب، ولكن التركيب يدل عليها، فتوصل من خلال كتبه وعلى رأسها "دلائل الإعجاز" إلى سر بلاغة تركيب هذه الجمل وفصاحتها، لذلك جاء اهتمامه بالمعنى أكثر منه عند النحويين، فالجملة عنده هي:(المركب الذي تتم به الفائدة، فإن قلت: إن تأت، وسكت، فلم تذكر اسما آخر ولا فعل ولا منويا في النفس معلوما من دليل الحال)[2]، فهو بهذا قد أشار إلى الإفادة، فالواحدة من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة فإذا ائتلف اثنان أفادا نحو:(خرج زيد سمي كلاما وسمي جملة)[3]. فالجرجاني في كلامه هذا يرى

---

[1]: رابح بومعزة، الجملة الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي، فصل الوحدة الإسنادية الوظيفية، دلالتها وصورها، ص12.

[2]: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأ و علق عليه محمود محمد شاكر، ط3، دار المدني، بيروت، المقدمة.

[3]: محمد عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1996م، ص108.

أن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه التركيب والترتيب، رادا جميع فضائل الكلام إلى المعنى.

حد الجملة عند الأصوليين:

يختلف حد الجملة عند الأصوليين المتقدمين عنه عند المتأخرين منهم، وهذا ما يدعونا للحديث عن حدها عند كل فريق على حدة، نظرا لاختلاف منطلق التحديد عندهما:

حد الجملة عند الأصوليين المتقدمين: تناول الأصوليون المتقدمون حد الجملة في إشكالية الكلام باعتباره الجانب التنفيذي للغة، فحددوه بحدود متقاربة تعكس مفهوما واحدا له عندهم، فالكلام عند أبي الحسن البصري المعتزلي (ت432هـ):(هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة، المتواضع على استعمالها في المعاني).

وحَدَّه أبو الخطاب الكلوذاني (433هـ-510هـ) بقوله:(الكلام مجموع الأصوات وحروف تنبئ عن مقصود المتكلم)، وحَدَّه موفق الدين ابن قدامة المقدسي(541هـ-620هـ) بقوله:(الكلام هو الأصوات المسموعة و الحروف المؤلوفة).

وتوقفنا هذه الحدود على أن الكلام فعل فردي خاضع لإرادة المتكلم و مقصوده، وحتى تتم له صفة الكلام لا بد على ما يتضح – من الحدود السابقة – أن يقوم على عنصرين أساسيين لا غنى لأحدهما عن الآخر، وهما:

01- التأليفات الفردية الخاضعة لإرادة المتكلم وقصده، ويكون التأليف كما يرى ابن قدامة :(بين المفردين يخلو إما أن ينسب أحدهما إلى الآخر بالنفي أو الإثبات ... يسمي النحويون الأول مبتدأ و الثاني خبر)، وهذا يعني أن التأليفات التي يقوم بها المتكلم خاضعة لنسق من العلاقات و القواعد النحوية المخزنة في عقل الفرد ويتم الإفصاح عنها بواسطة الكلام.

02- أفعال تصويتية يقوم بها الفرد المتكلم لإنجاز هذه التأليفات فيقوم المتلقي بإلتقاطها وفهمها حسب ما تواضع على استعمالها في المعاني.

فهذا الفهم الأصولي للكلام لا يقع بعيدا عن فهم ديسوسير له، يقول:(الكلام...فعل فردي وهو عقلي مقصود، وينبغي أن نميز ضمن هذا الفعل بين: الارتباطات التي يستخدمها المتكلمين يستعمل اللغة (الشفرة

اللغوية) للتعبير عن فكرة. والعملية السايكوفيزيائية التي تساعد الفرد على إظهار هذه الإرتباطات بمظهرها الخارجي.

فالكلام عند ديسوسير، كما يبدو من قوله هذا فعل فردي وعقلي مقصود، يحوي جانبين: الارتباطات والتأليفات التي تعبر عن فكرة، والعملية الصوتية المظهرة لهذه التأليفات[1].

وقد قسم الأصوليون الكلام إلى مفيد وغير مفيد، وهذه القسمة نجدها عند أبي إسحاق الشيرازي (476هـ) وعند ابن قدامة المقدسي، والكلام المفيد عندهم – كما ذكر أبو الحسن البصري المعتزلي – هو: (إيصال بعض المعاني ببعض وتعلق بعضها ببعض، إما أن يكون اسما مع اسم وإما أن يكون اسما مع فعل... وليس الفعل يلتئم مع الحرف بفائدة ولا به وباسم. لأن الحرف إنما ينبئ عن كيفية إيصاله فائدة بفائدة نحو الواو المفيدة للاشتراك). والذي عناه أبو الحسن بالتعليق في قوله هذا هو:(العلاقات الترابطية أو بعبارة أخرى، القرائن اللفظية بين مكونات الكلام المفيد كالعلاقات الرابطة بين المبتدأ وخبره، وبين الفعل وفاعله أو نائبه...إلخ، وإذا كان قد استقر تقسيم الأصوليين الكلام إلى مفيد وغير مفيد، فإن الكلام المفيد جملة.

ويقول الرازي:(وأما الكلام فهو: الجملة المفيدة). وتصريح الأصوليين يكون الكلام المفيد هو الجملة يوحي بأن الجملة تنتمي إلى الكلام لا إلى اللسان فهي عندهم تأليف متجدد يقوم به الفرد في كل مرة، وتتمتع بالحرية التي يتمتع بها الكلام وليست نماذج مختزنة في ذاكرة الأفراد تستخدم حسب المطلوب في الظروف والأوقات الملائمة.

وبتتبعنا لحد الكلام عند الأصوليين المتقدمين لا نجد حدا علميا واضحا للجملة غير ذكرهم لمكونات الجملة الأساسية كما هو ملاحظ عند أبي إسحاق الشيرازي(476هـ) يقول عنها:(فأقل الكلام المفيد ما تركب من اسمين أو اسم وفعل) وأما أن يذكر الأصوليون أنواعها كما هو الحال عند فخر الدين الرازي يقول:(أما الكلام فهو الجملة المفيدة وهي الجملة الاسمية ...أو الفعلية...وإما مركب من جمليتين وهي الشرطية).

ولعل أول أصولي من المتقدمين قام بحد الجملة حدا علميا واضحا هو سيف الدين الآمدي (551هـ-631هـ) الذي استعمل مصطلح الكلام مرادفا لمصطلح الجملة متأسيا في ذلك بالنحاة المتقدمين ولا سيما الزمخشري، فقد

[1]: بتصرف عن: موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق سورية، ط1، 2002م، ص48.

أورد الآمدي حد الزمخشري للجملة وهو قوله:(الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى)ثم اعترض عليه بكون الحدّ غير مانع إذ يدخل فيه ما تركب من كلمتين مهملتين أسندت إحداهما للأخرى ويدخل فيه أيضا ما تركب من كلمتين بينهما نسبة تقييدية، واعتراض الآمدي على حد الزمخشري متوجه لأن الحد عند المناطقة يشترط فيه أن يكون جامعا مانعا[1].

وقد حدّ الآمدي الجملة – الكلام– بقوله:(الكلام ما تألف من كلمتين تأليفا يحسن السكوت عليه)ويضم حد الآمدي للجملة عنصر السكوت، ومما جعله يطرد على كل مركب من كلمتين يفيد إفادة تامة. وهذه الزيادة في قول الآمدي نفتقدها عند النحاة المتقدمين في تعريفهم للجملة، ولكنها جلية عند المتأخرين وعلى وجه الخصوص عند ابن هشام الأنصاري في كتابه(شرح شذور الذهب) ولعل هذا من تأثير الأصوليين على الدرس النحوي عند النحاة المتأخرين، فالآمدي بحده هذا يلتقي مع الألسني هاريس(Z-Harris) في تعريفه الجملة في مجموعة من النقط:

- الجملة تنتمي إلى الكلام باعتباره نشاط فرديا متجددا.
- الاعتماد على عنصر السكوت في تحديد الجملة كوحدة كلامية مستقلة يقوم الفرد بإنتاجها لنقل الرسالة الإبلاغية.
- أن السكوت المعتبر هو سكوت المتكلم لا السامع، وهذه النقطة قد توسع في طرحها النحاة المتأخرون في مصنفاتهم النحوية.

ويعد ابن الحاجب الأصولي الثاني الذي حدّ الجملة حدّا علميا يقول:(الجملة ما وضع لإفادة نسبة ويسمى كلاماً). وإفادة النسبة التي نص عليها ابن الحاجب لا تتأتى إلا بالإسناد بين كلمتين، إما اسم مع اسم، و إما اسم مع فعل لإفادة السامع معنى يصح السكوت عليه. ويقول أيضا في كتابه النحوي– الكافية–: (الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد) إذ أن تعريفه الأول في كتابه الأصولي يقوم على إفادة النسبة التي هي نتيجة التركيب بين كلمتين بالإسناد، أما حدّه في كتابه النحوي، فيقوم على التركيب بين كلمتين بالإسناد المؤدي إلى إفادة النسبة.

[1]: بتصرف عن المرجع السابق، ص49-50-51.

ولعل اعتبار الأصوليين انتماء الجملة إلى الكلام يعني أن الجملة وحدة كلامية ذات معنى ولا يمكن فهمها بدون النظر إلى سياقاتها المختلفة مثل الترابط اللغوي بين وحدات النص[1].

حدّ الجملة عند الأصوليين المتأخرين:

لم يخرج مفهوم الجملة عند الأصوليين المتأخرين عن مفهومها عند النحاة المتأخرين، فهم يرون أن الجملة أعم من الكلام، لأنها تضم التركيب المفيد وغير المفيد، أما الكلام فهو عندهم أخص لأنه يقتصر على التركيب المفيد فقط يقول محمد أمير المعروف بأمير باد شاه في التفريق بينهما معتمدا على كلام النحاة المتأخرين، يقول:(فقالوا- يعني النحاة- الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصودا لذاته أو لا)، وهذا القول الذي استشهد به بادشاه هو قول الرضي الأستراباذي[2].

[1]: بتصرف عن المرجع السابق، ص51-52.

[2]: المرجع نفسه، ص52.

الفصل الأول: أقسام الجملة عند العرب القدامى:

لقد نهج النحاة العرب القدماء في دراسة الجملة منهجين: تركيبي قسموا الجملة في إطاره إلى قسمين: اسمية وفعلية، وقسموا الاسمية إلى صغرى و كبرى، والآخر دلالي قسموا الجملة في إطاره إلى خبرية وإنشائية.

وبالنظر إلى المستوى التركيبي للجملة فقد أجمع النحاة المتقدمون على نوعي الجملة: الاسمية و الفعلية، ولم يختلفوا في وجودهما، لكن بعضهم قال بنوع ثالث، نوع رابع، هما : الجملة الشرطية والجملة الظرفية، وهذان النوعان هما اللذان اختلف فيهما.

أولا: الجملة الاسمية:

يقول **ابن هشام**:«الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون»[1].

وهذا ما أكده السيوطي في تعريفه للجملة الاسمية «التي صدرها اسم،كزيد قائم وهيهات العقيق»[2].

نلاحظ من التعريفين السابقين أن الجملة الاسمية هي التي يكون صدرها اسم، ويعقب ابن هشام على هذا التعريف بالإشارة إلى أن المراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه فالعبرة بالصدر لا بما تقدم عليه من الحروف، فالجملة من نحو: "أقائم الزيدان، أزيد أخوك"، لعل أبوك منطلق،وما زيد قائم" اسمية[3].

لكن ما يؤخذ على التعريفين السابقين أن جملة مثل:" هيهات العقيق" جملة ابتدأت باسم فعل هيهات. وعند تقدير معناه نجده"بعد العقيق" فهو مقدر بفعل واسم الفعل يعمل عمل فعله أيضا، أي يرفع فاعلا، فالجملة فعلية.

ويعرف الغلاييني الجملة الاسمية بقوله:« ما كانت مؤلفة من مبتدأ وخبر نحو:الحق منصور، أو أصله مبتدأ وخبر نحو: الباطل مخذول لا ريب فيه، وما أحد مسافر، لا رجل قائم،إن أحدا خيرمن أحد إلا بالعافية»[4].

---

[1]: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط1، 1964م، دار الفكر، دمشق، ج2، ص420.

[2]: السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص50.

[3]: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ج2،ص421.

[4]: مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية،ط1، 2007، القاهرة، ج3، ص228.

والغلاييني في تعريفه يؤكد على أن الجملة الاسمية هي التي تتكون من مبتدأ وخبر، أي مسند ومسند إليه، أو مما أصله أيضا مبتدأ وخبر ولا يعتد بما سبق أو لحق المسند والمسند إليه وهذا ما وضحه بالأمثلة التي جاءت في تعريفه عن الحروف التي قد تدخل على الجملة الاسمية وتغير حكمها الإعرابي مثل النواسخ (إن وأخواتها) وحروف النفي...إلخ.

ثانيا:الجملة الفعلية:

الجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل يقول ابن هشام: «والفعلية : هي التي صدرها فعل كقام زيد،وضرب اللص،وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم»[1].

ويعرفها السيوطي بقوله: «والفعلية: التي صدرها فعل، كقام زيد وضرب اللص و كان زيدا قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم»[2].

ويقول الغلاييني فيها:«الجملة الفعلية:ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو:"سبق السيف العدل" أوالفعل ونائب الفاعل، نحو: "ينصرالمظلوم" أو الفعل الناقص و اسمه وخبره نحو: يكون المجتهد سعيدا»[3]. ويضيف الدكتور علي أبو المكارم قائلا:«يعرف النحويون الجملة الفعلية بأنها الجملة "المصدرة بفعل». ويؤكد ذلك بقوله:«والجملة الفعلية وقفا لما انتهينا إله هي التي يكون المسند فيها فعلا، سواء تقدم هذا الفعل أو تأخر»[4].

ثالثا:الجملة الظرفية:

ذلك وقد نسب إلى سيبويه أنه قال بالجملة الظرفية وهو ما يمكن أن يفهم من قول سيبويه : «لأنه مستقر لما بعده وموضع ....وذلك قولك فيها عبد الله ، ومثله : ثم زيد و ها هنا عمرو ،وأين زيد»[5]

ففي هذا العنوان وما مثل له ما يوحي بأن الظرف المتقدم عند سيبويه في نحو : (فيها عبد الله) و(عندك زيد)، يقوم مقام المبتدأ، ويرفع ما بعده، مما يفضى إلى ما سمي فيما بعد بالجملة الظرفية، ويشجع على فهم سيبويه هذا

---

[1]: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص420.

[2]: السيوطي ، همع الهوامع، ج1، ص50.

[3]: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية،ج2، ص420.

[4]: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص29.

[5]: ذهب إلى ذلك، كريم ناصح خالدي، نظرات في الجملة العربية، ط1، دار الصفاء، عمان، 2005، ص من113 إلى 130.

الفهم مقارنته، بين قولهم: إن زيدًا فيها قائما، وقولهم: هذا عبد الله، بقوله: «إلا أن (فيها) ها هنا بمنزلة (هذا)، في أنه يستغني على ما بعده السكون ويقع موقعه» فإذا كانت(فيها) بمنزلة (هذا) فهم من الكلام أن (فيها) عملت فيما بعدها، كما علمت (هذا) في (عبد الله).

وذهب ابن السراج إلى أن الإخبار بالظرف والمجرور قسم برأيه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وذهب أبو علي إلى أنه مذهب حسن وابن السراج حينما تحدث عن أخبار المبتدأ، جعل الظرف أحدهما، قال: «وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى ضربين فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر، نحو ما ذكرنا من قولك: زيد أخوك. وزيد قائم، وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان، وإما أن يكون ظروف الزمان، فتحذف الخبر و تقيم الظرف مقام المحذوف، فأن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال، لأن زيدا الذي هو المبتدأ ليس من قولك: (خلفك) ولا في الدار شيء، لأن (في الدار) ليس بحديث، وكذلك (خلفك)، وإنما هو موضع الخبر»[1]. فالنص السابق يجعلنا بتيقن من حكم أبي حبان الذي نيبه إلى ابن السراج، ولا سيما أن ابن السراج صرح بعد هذا النص في أصوله أنه يقع في خبر المبتدأ أربعة أشياء: الاسم أو الفعل، أو الظرف، أو الجملة.

فابن السراج حينما جعل خبر المبتدأ أربعة أشياء أحدها الجملة وآخر منها الاسم المفرد، وجعل الظرف بينهما، فهذا يعني أنه جعل خبرا عن المبتدأ، وهذا الخبر ليس من قبيل الإخبار بالمفرد ولا من قبيل الإخبار بالجملة.

وأشار ابن السراج في موضع آخر إلى أن الاسم الموصول يوصل بأربعة أشياء، قال : «وهي توصل بأربعة أشياء: بالفعل، والمبتدأ، والظرف والجزاء بشرطه وجوابه» فكأن كلامه هذا سابقة لجعل الجملة أنواع[2].

ولعل أول من استخدم مصطلح الجملة الظروفية في التراث النحوي كان الزمخشري: الذي مثل لها بنحو: خالد في الدار،أي أنها مكونة عند من مبتدأ أو خبر وقع ظرفا أو جارا مجرورا و ولعل آخر من استخدام هذا المصطلح في هذا التراث كان ابن هشام حين أطلقه على الجملة حيث قال:«هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو:أعند زيد؟ و:أفي الدار زيد؟ إذا قدرت (زيدا) فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرا عنه

[1]: ينظر ابن السراج، الأصول في النحو تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، ص62إلى 65.

[2]: المرجع نفسه ،ج2، ص266.

بهما»، ومثل الزمخشري لذلك ففي الدار في قولك"زيد في الدار" وهو مبني على أن الاستقرار المقدار فعل الاسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير ألى الظرف بعد أن عمل فيه[1].

فيعقب فاضل صالح السامرائي عن الجملة الظرفية فيقول:«والقول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدولي، فإنه على ما ذهب إليه صاحب المعنى أن الاسم المرفوع فاعل بالظرف أو الجار والمجرور في النحو "أعندك زيد "، ويبدو لي أن هذا القول فيه نظر ذلك أن (زيدا) مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنه يصح أن تدخل عليه النواسخ فتقول: إن عندك زيدا؟ ولو كان فاعلا لم يصح دخول (إن) عليه ولا انتصابه، وتقول (أكان عندك زيد؟) فزيد اسم كان لا فاعل، و إذا كان فاعلا فأين اسم كان؟، وتقول (أعندك كان زيد؟) و (أعندي ظننت زيدا؟) فتدخل(كان) و(ظن) عليه مباشرة، ومعلوم أنه لا يصح إدخالهما على الفاعل، فبطل هذا القول»[2].

رابعا: الجملة الشرطية:

وردت في كتاب سيبويه إيماءات إلى الجملة الشرطية حيث جعلها سيبويه خبرا لمبتدأ في غير موضع. وقد ذهب أحد الباحثين في الدرس النحوي إلى أن سيبويه لم ينظر إلى الجملة الشرطية على أنها جملة واحدة، فقد خلص إلى أن سيبويه رغم أنه لم ينظر إلى الشرطية على أنها كلاما تاما .... فإنه لا يعتبر هذا الكلام تركيبا واحدًا ولا جملة واحدةً. لكن الدكتور محمد فلفل وجد أن سيبويه قد وضع الجملة الشرطية موضع خبر المبتدأ، مع إشارته إلى أن المبتدأ لابد له من خبر، وأن الشرط الذي وقع خبرًا لا بُدَّ له من رابط يربطه بالمبتدأ، فكان قول سيبويه هذا إرهاص للقول بالجملة الشرطية فيما بعد ، قال:«ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك : أعبد الله إن تره تضربه ، وكذلك إن طرحت الهاء مع قبحه، فقلت أعبد الله إن تر تضرب، فليس للآخر سبيل على الاسم، لأنه مجزوم، وهو جواب الفعل الأول، وليس للفعل الأول سبيل " فعبد الله " مرفوع على الابتداء و خبره الجملة الشرطية»[3]، ولعل سيبويه أول من لمح للجملة الشرطية، حينما وضعها موضع الخبر وبناها على المبتدأ.

---

[1]: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص421.

[2]: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر ،ط2، 2007، ص160.

[3]: ينظر: محمد فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، دمشق2009م، ط1، ص19.

وقسم أبو علي الفارسي الجملة إلى "أربعة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية، كما قسّم الخبر إلى نوعين مفرد وجملة"[1]. وسار على هديه الزمخشري في جعله الجملة أربعة أنواع لقوله: «والجملة أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار»[2].

ويبدي فاضل صالح السامرائي رأيه في هذا فيقول:« وهي عند الجمهور فعلية وهو الراجع فيما أرى ذلك لأن الجمل الشرطية تكون إما مصدرة بحرف شرط أوباسم الشرط واسم الشرط قد يكون عمدة وقد يكون فضلة، تقول (من تكرم أكرم) و(من) مفعول به مقدم ونحوه قوله تعالى:«أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى»ف(أيا)مفعول به مقدم منصوب .

وتقول (متى تأتني آتك) ف(متى) ظرف الزمان، و(أينما تذهب أذهب معك) ف(أينما) ظرف مكان وهذه كلها فضلات وهي مقدمة من تأخير مثل قولنا (محمدا أكرمت) و(غدا أسافر) و(بينكما أجلس) فكما أنه لا عبرة بالفضلات المتقدمة هنا وإن العبرة بصدر الجملة فذلك الأمر في الشرط فهذه كلها جمل فعلية»[3].

وقد أرجع بعضهم هذا التقسيم الرباعي إلى ثنائي، اسمية وفعلية، حيث نظر إلى الجملة الشرطية من حيث الأداة، فإن كانت حرفا فالجملة فعلية وإن كانت اسما فالجملة اسمية وكذلك بالنسبة إلى الجملة الظرفية إذا قدر التركيب الظرفي بفعل (استقر) فالجملة فعلية، وإن قدر باسم (مستقر) فالجملة اسمية، ومهما تنوعت أشكال الجمل فهي مندرجة تحت هذين النوعين.

فعلق ابن يعيش على هذه القسمة التي أخذ بها الزمخشري فقال:«وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية»[4].

---

[1]: عبد القادر المهيري،الجملة عند النحاة العرب،مجلة حوليات الجامعة التونسية،ص19.

[2]: الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، ط1،بيروت، 1993م، ص44.

[3]: فاضل السامرائي: الجملة العربية تأليفها أقسامها، ص160-161.

[4]: ابن هشام ، مغني اللبيب، ص492.

خامسا: الجملة الكبرى و الصغرى (البسيطة و المركبة) :

تنقسم الجملة إلى كبرى وصغرى وجملة لا توصف بكبرى ولا بصغرى.

وتعود الإشارة الأولى للجملة الكبرى والصغرى إلى سيبويه، فقد تحدث عن المبتدأ الذي خبره جملة، وهو ما اصطلح عليه النحاة المتأخرون على أنه جملة كبرى، فمثّل سيبويه لخبر المبتدأ أو ما أصله مبتدأ بجملة شرطية، أو جملة فعلية، أو جملة اسمية، إذ قال في معرض حديثه عن الاستفهام بـ "هل":« هل زيد أنا ضاربه؟ لكان جيدا في الكلام، لأن ضاربا اسم، وإن كان في معنى الفعل»، فالمثال السابق الذي ساقه سيبويه تمثيل لجملة اسمية كبرى ذات وجه واحد، كما استقر عليه فيما بعد اصطلاح النحاة.

ومثّل بالجملة الاسمية التي خبرها جملة اسمية والخبر فيها جملة فعليةعندما تحدث عن الاستفهام بالهمزة، إذ قال: «تقول أأنت عبد الله ضربته؟. تجريه هاهنا مجرى: أنا زيد ضربته ، لأن الذي يلي حرف الاستفهام "أنت" ثم ابتدأت هذا؛ وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل، وتقديمه أولى»[1] فالجملة التي مثل لها سيبويه جملة اسمية، الخبر فيها جملة اسمية كبرى باعتبار ما بعدها، وصغرى باعتبار ما قبلها كما استقر على ذلك اصطلاح النحاة فيما بعد

ومثّل المبرد لخبر المبتدأ أو ما أصله مبتدأ بجملة فعلية أو جملة اسمية، دون استخدام المصطلح، إذ قال:« فإن قلت: زيدٌ هندٌ ضاربها، قلت "هو"، ويجري على وجهين: إن شئت جعلت زيدا ابتداء، وهندأ ابتداء ثاني، وضاربها خبر عن هند، والهاء والراجعة إليها، وهو إظهار فاعل، ورجوعه إلى زيد، وإن شئت جعلت قولك: ضاربها ابتداء ثالث، وجعلت "هو" خبره، وجعلتهما خبرا عن هند، وجعلت هندا وما بعدها خبرا عن زيد»[2]. فتمثيل المبرد لخبر المبتدأ "زيد" بجملة "هند ضاربها هو" إنما هو تمثيل لجملة اسمية كبرى ذات وجه كما استقر اصطلاح النحاة فيما بعد.

[1]: الكتاب، سيبويه، ج1، ص101-104.

[2]: المبرد، المقتضب، ج2: من 295-298/ ج3: من74-263/ج4: من103-156.

تعرض الزجاج لجملة خبرية اسمية وقعت خبرا لمبتدأ في قوله تعالى:((يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَن الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُون))[1] "هم" الأولى مرفوعة بالابتداء، و"هم" الثانية ابتداء ثان، وغافلون خبر "هم" الثانية، والجملة الثانية خبر "هم" الأولى[2]، ف"هم" الأولى مبتدأ خبره الجملة "هم غافلون" المكونة من مبتدأ وخبر، ويلفت الانتباه قول الزجاج (الجملة الثانية) لأنه يعني أن في قوله تعالى:(وهم عن الآخرة هم غافلون) جملتين، إذ تبتدأ الأولى بالمبتدأالأول، وتبتدأ الثانية بالمبتدأ الثاني، وتنتهي الجملتان بنهاية الجملة الثانية، فالجملة الأولى هي الجملة الكبرى والجملة الثانية هي الجملة الصغرى.

ومثل ابن السراج للجملة الكبرى والجملة الصغرى بدون المصطلح عند حديثه عن الخبر الجملة أما ابن جني فقد عبّر عن الجملة الكبرى بالجملة الكبيرة، حينما تحدث عن عطف جملة على جملة في قوله تعالى:((والنَجْمُ والشَجَرُ يَسْجُدَانِ* وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ المِيزَانَ))[3] ، قال: وقرأ أبو السمّال "والسماء رفعها" بالرّفع، فالرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة، وذلك أنه صرفه إلى الابتداء، لأنه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ((والنَجْمُ والشَجَرُ يَسْجُدَانِ)) فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله تعالى (والسماء رفعها) جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله: (والنجم والشجر يسجدان)[4] ، فالسماء بقراءة الرفع مبتدأ مرفوع، والجملة والجملة معطوفة على الجملة الكبيرة، إذ في الآية السابقة (والنجم والشجر يسجدان) جملتان: جملة من مبتدأ وخبر، وجملة من فعل وفاعل وقعت موقع الخبر، فالجملة الكبيرة كبيرة لأن فيها جملة صغيرة، وهذا يساوي في اصطلاح النحاة الجملة الكبرى.

---

[1]: سورة الروم ، الآية 7.

[2]: معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص 178.

[3]: سورة الرحمن، الآية 6-7.

[4]: المحتسب، ج2، ص 302.نقلا عن مقال الخلاف في أقسام الجملة عند النحاة واللغويين العرب، عبد الحليم عبد الله، ص195.

واستخدم الزمخشري مصطلح ذات وجهين في حديثه عن عطف الجمل، قال:« فأما إذا قلت زيدا لقيت أخاه وعمرا مررت به، ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه، لأن الجملة الأولى ذات وجهين: فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء كقولك لقيت زيد وأما عمرو فقد مررت به، ولقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو»[1].

واللافت للانتباه في نص الزمخشري استخدامه لمصطلح "ذات الوجهين" لكن التأمل في السياق ينفي أن يكون الزمخشري قد استخدمه بالدلالة الاصطلاحية التي تواضع عليها النحاة اللاحقون، ويغلب الظن أن ما أراده باستخدام ذات الوجهين: أن الجملة بدأت باسم يجوز فيه وجهان هما الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال.

وربما كان ابن مضاء القرطبي أول من استخدم مصطلحي "الكبرى والصغرى" إذ قال:« فإذا قلنا زيد ضربته وعمرا أكرمته، فأن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ وخبره، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل، والجملتان مخلفتان، إحداهما خبر عن مبتدأ والأخرى ليست كذلك، والكبرى منهما ليسلها عندهم موضع من الاعراب، والصغرى لها موضع من الاعراب»[2] فاستخدم ابن مضاء القرطبي في النص السابق مصطلحي الكبرى والصغرى ليفرق بين "زيد ضربته" و"ضربته" لأنهما مختلفتان من حيث النوع والموضع والإعراب.

وتحدث ابن مالك عمّا أطلق عليه الجملة الكبرى، دون استخدامه المصطلح، وقدّم شرحا وافيا للجملة ذات الوجهين في حديثه عن الجملة الاسمية التي خبرها فعل، قال: «فإن كان الفعل الذي في الجملة الأولى خبر مبتدأ سمّيت: ذات وجهين، لأنها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية، ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعمولة فعلية»[3].

وتحدث الرضي عن الجملة الكبرى والجملة الصغرى في معرض حديثه عن عطف الجمل، في مثل قولهم: زيدٌ قام وعمراً أكرمتُه، قال:« قال ابن الحاجب ويستوي الأمران في مثل: زيد قام وعمرا أكرمته، قال الرضي: يعني يسوي الرفع والنصب في الاسم المحدود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية، الخبر فيها جملة فعلية أوعلى الخبر فيها، وإنما استويا لأن يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية، التي هي الكبرى، فيختار الرفع مع جواز النصب،

---

[1]: المفصل ،ص76 ، نقلا عن مقال: الخلاف في أقسام الجملة عند النحاة واللغويين العرب، عبد الحليم عبد الله، ص195.

[2]: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص108. نقلا عن المرجع السابق، ص196.

[3]: ابن مالك، شرح الكافية الوافية،ج2، ص621. نقلا عن المرجع السابق، ص196.

ليناسب المعطوفُ المعطوفَ عليه في كونهما اسميتين، وأن يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين»[1] ،

فالجملة الكبرى على حد تعبير الرضي ، هي الجملة الاسمية "زيد قام" و"عمرو أكرمته" بالرفع، لأن كلتا الجملتين فيها جملة صغرى هي الجملة الفعلية "قام" و"أكرمته".

وقسم ابن هشام الجملة حسب البنية التركيبية إلى كبرى وصغرى، والكبرى ذات وجه وذات وجهين[2].

سادسا: أقسام الجملة باعتبار المحل الإعرابي:

قسمت الجملة على أساس المحل الإعرابي إلى قسمين: جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، فالجمل التي لها محل من الإعراب هي التي يمكن تأويلها بمفرد يحل محلها، أما التي لا محل لها من الإعراب فهي جمل لا يصحّ تأويلها وهي لا تقع في موقعه الإعرابي.

أولا: الجمل التي لها محل من الإعراب.

هي التي لو وقع في موضعها مفرد لظهر فيه الإعراب على ما يقتضيه العامل، وهي سبعة جمل:

الجملة الواقعة خبر:

موضعها الرفع في بابي المبتدأ وإن، والنصب في بابي كان وكاد[3].

يقول "ابن يعيش"، في شرح المفصل: (اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى انه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا)[4].

ومما سبق نخلص إلى أن الجملة تقع خبرا للمبتدأ إن صحّ تأويلها بمفرد، فتحل محله من الإعراب وهو الرفع، وهذا الكلام يصدق أيضا على باب " إنّ"، نحو زيد قام أبوه مثال لكون الجملة خبر لمبتدأ، وإن زيدا أبوه قائم، مثال لكونها خبرا لأن.

---

[1]: شرح الرضي على الكافية،ج1، ص465، نقلا عن المرجع نفسه، ص197.

[2]: ينظر: ابن هشام، مغني البيب عن كتب الأعاريب، ص من497-إلى500.

[3]: ينظر: المرجع نفسه،ج2،ص458.

[4]: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص88.

وما يشابهها في العمل مثل لا النافية للجنس، نحو لا رجل في الدار، ففي الدار جملة ظرفية في محل رفع على أنه خبر "لا".

أما في باب كاد وكان (الأفعال الناقصة).فيكون محلها النصب بالإضافة إلى الحروف التي تشبهها في العمل فيدخل فيها خبر (ما ولا) التي تعمل عمل ليس،وأمثلة ذلك:

- كان: نحو "وأنفسهم كانوا يظلمون".

كان:فعل من الأفعال الناقصة واسمه الضمير المرفوع المتصل، ويظلمون: فعل مضارع وفاعله الواو، والفعل وفاعله جملة فعلة خبر كان.

- كاد: نحو قوله تعالى:(فذبحوها وما كادوا يفعلون).

وإعرابها كإعراب سابقتها، وكاد من أفعال المقاربة وضع لدنو الخبر حصولا، فإذا دخل عليه النفي قيل: معناه الإثبات مطلقا، أو قيل: ماضيا. والصحيح أنه كسائر الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها.

الجملة الواقعة حالا:

والمعروف أن الحال يأتي دائما منصوبا، كذلك الجملة الواقعة حالا محلها النصب[1] نحو قوله تعالى: ((وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ)) أي متباكين، كذلك قوله صلى الله عليه وسلم: ((أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ))، فجملة "وهو ساجد جملة اسمية في محل نصب حال: فالواو واو الحال، وهو: مبتدأ وساجد: خبرها.

الجملة الواقعة مفعول به:

ومحلها النصب أيضا، وهي أنواع:

فجملة مقول القول إن لم يبنى القول للمجهول، فإن بني للمجهول كانت الجملة في محل رفع نائب فاعل، وذلك نحو قوله تعالى:((وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء).فجملة ((آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ)) في محال رفع نائب فاعل وجملة ((أَنُؤمِنُ كَمَا آمَنَ السُفَهَاءُ)) في محل نصب مفعول به.

[1]: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2،ص 459.

جملة المفعول الثاني والثالث لظنّ وأخواتها، وأعلم وأخواتها، نحو ظننته عاد من سفره، وأعلمت خالدا محمدا سيعود.

الجملة المعلقة سواء كان الفعل المعلق من باب ظن وغيره، مما يصح تعليقه نحو سأل، وشكّ وتردد وفكر وامتحن وتبيّن وغيرها[1].

الجملة الواقعة مضاف إليه:

محلها الجر، جئت يوم سافر محمد[2].

الجملة الواقعة جواب لشرط جازم:

إن اقترنت بالفاء أو إذا الفجائية ومحلها الجزم كقوله تعالى: ((وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ))[3]، وقوله تعالى: ((وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم إِذَا هُمْ يَقْنُطُونَ))[4].

فالجازم هو "من"، والجواب هو "فما له من هاد"، وسبب اقترانه بالفاء أنه مسبوق ب"ما"[5].

أما إعراب الآية الثانية: إن: حرف شرط، وتصب: فعل الشرط، وهم: مفعول فعل الشرط، سيئة:فاعله، والباء في "بما":متعلق بفعل الشرط، وإذا التي للمفاجأة بمنزلة الفاء، تدخل على الجملة الاسمية غالبا، وقد تقع مع الفعلية، وإذا: جوابا للشرط، وهم: مبتدأ، ويقنطون: خبره، والجملة الاسمية جزاء للشرط.

الجملة الواقعة صفة:

وكما في الصفة أو النعت المفرد فهو يتبع المنعوت في الرفع والنصب والجر، فمحل الجملة الواقعة نعتا يكون بحسب المنعوت.

والجملة المنعوت بها في موضع رفع في نحو:

---

[1]: بتصرف: فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها أقسامها، ص198.

[2]: المرجع نفسه، ص200.

[3]: سورة الزمر، الآية 23.

[4]: سورة الروم، الآية 36.

[5]: مصطفى الغلاييني، جامع دروس العربية، ج3، ص229.

((يا أيها الذين آمنوا أنفقو ممّا رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة والكافرون هم الظالمون))[1].

- من: حرف جر، قبل: مجرور بمن، ومضاف إلى أن يأتي، يوم:فاعله، لا: لنفي الجنس، بيع: بالرفع اسمه، وفيه: خبره.والجملة "لا بيع فيه" جمله اسمية مرفوعة المحل على أنها صفة.

وفي محل النصب مثالها نحو: قوله تعالى:((واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله)).

- اتقوا: فعل والواو فاعل، يوما: منصوب على المفعولية، وترجعون: جملة فعلية في محل نصب على أنها صفة ليوم.
- وفي محل الجر على نحو: قوله تعالى: ((ليوم لا ريب فيه)).

لا: نافية للجنس، ريب: اسمه، فيه: خبره، والجملة الاسمية مجرورة المحل لكونها صفة ليوم[2].

الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب:

ومحلها الإعرابي بحسب المتبوع، مثلا على الرفع نحو: "علي يقرأ ويكتب"، أو على النصب نحو:"كانت الشمس تبدو وتختفي"[3].

ثانيا:الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

الجملة الإبتدائية:

وتسمى أيضا بالجملة الإستئنافية، وهي على نوعين:

الجملة المفتتح بها: كقولك ابتداء "زيد قائم"ومنه الجمل المفتتح بها السور القرآنية، كقوله تعالى :((إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ))[4].و((اللهُ نُورُ السَمَاوَاتِ وَالأَرْضِ))[5]فهذه الجمل لا يمكن تأويلها بمفرد.

---

[1]: سورة البقرة ، الآية 254.

[2]: ابن هشام ، شرح قواعد الإعراب، ص34-35 نقلا عن : الجملة بين القدامى والمحدثين،نصيرة مقورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016،ص28.

[3]: مصطفى الغلاييني ، جامع دروس العربية، ج3، ص229.

[4]: سورة الكوثر، الآية 01.

[5]: سورة النور، الآية 35.

الجملة المنقطعة عمّا قبلها: نحو "مات فلان، رحمه الله" وقوله تعالى:((قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا* إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ))[1].

ويخص البيانيون الإستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى:((هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ المكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُون))[2] فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ولهذا فصلت عن الجملة الأولى ولم تعطف عليها[3]

وهناك من يفصل بين الجملتين- الإبتدائية والإستئنافية- يقول فاضل السامرائي:« وأميل إلى الفصل بين الجملة الإبتدائية والإستئنافية»[4].

الجملة الإعتراضية:

هي الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام أو تقوية أو تسديدا أو تحسينا وقد وضعت في مواضع:

- بين الفعل ومرفوعه: نحو

وقد أدركتني والحوادث جمة *** أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل.

فالجملة "و الحوادث جمة" هي جملة اعتراضية وقعت بين الفعل " أدركتني" ومرفوعه "أسنة".

- بينه وبين مفعوله: نحو

وبدلت، والدهر ذو تبدل *** هيفا دبورا بالصبا والشّمأل.

فالجملة الاعتراضية هنا هي" والدهر ذو تبدل"وقد وقعت بين الفعل و"بدل" ومفعوله "هيفا".

- بين المبتدأ وخبره: من نحو

إنّ الثمانين وبُلغتها *** قد أحوجت نفسي إلى ترجمان.

وكذلك:

---

[1]: سورة الكهف، الآية 83،84.

[2]: سورة الذاريات، الآيتين:24،25.

[3]: ابن هشام، مغني اللبيب، ص428.

[4]: فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص187.

وفيهم، والأيام يعثرن بالفتى *** نوادب لا يملكنه ونوائح.

- بين الشرط وجوابه: من نحو

قوله تعالى:((فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ))[1].

فالجملة الاعتراضية في الآية هي "لن تفعلوا".

وهناك مواضع أخرى تقع فيها الجمل الاعتراضية منها: بين الموصوف وصفته، وبين الموصول وصلته...إلخ[2].

الجملة التفسيرية:

وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه مثل قوله تعالى:((وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَكُم))[3].

فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلا منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهذا قول الكوفيين.

والتفسيرية ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير، وأخرى مقرونة بـ"أي" نحو: أشرت إليه أي اذهب. وأخرى مقرونة بـ "أن" نحو قوله تعالى: ((فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اِصْنَعِ الفُلْكَ))[4]"[5].

الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو جازم:

ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية فالأول جواب لو ولولا ولما وكيف، والثاني نحو" إن تقم أقم، وإن قمت قمت أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن في موضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها[6].

---

[1]: سورة البقرة الآية 24

[2]: المرجع السابق، ص188.

[3]:سورة الأنبياء، الآية 3.

[4]: مصطفى الغلاييني، جامع دروس العربية، ج3، ص232.

[5]: سورة المؤمنون، الآية 27.

[6]: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص457.

الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف:

فالأول- الاسم- نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع الرفع، والصلة لا محل لها من الإعراب، ويقول ابن هشام:"والبعض يقول: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجا بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدّمت لك، بدليل ظهور الإعراب في في نفس الموصول في نحو: ليقم أيهم في الدار، ونحو قوله تعالى:((رَبَنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا))[1]"[2] ، ويعني ابن هشام هنا أن الاسم الموصول يظهر فيه الإعراب من خلال الأمثلة التي أعطاها ولا يمكننا إعرابه مع صلته ككلمة واحدة.

والثاني " الحرف" نحو(أعجبني أن قمت، أو ما قمت) إذا قلنا بحرفية ما المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لفظا ولا محلا، وأما قول أبي البقاء في(بما كانو يكذبون): إن ما مصدرية وصلتها(يكذبون) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبر كان، فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من :"ما ويكذبون"، لا منها ومن كان، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين، إن "كان" الناقصة لا مصدر لها[3].

والمقصود من الكلام السابق أن الحرف الموصول مع صلته لا محل له من الاعراب لأن الحرف لا محل له من الاعراب لا لفظا ولا محلا.

الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب :

نحو قام زيد ولم يقم عمرو، إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال.

غالبا ما تكون الجمل التابعة لجمل لا محل لها من الاعراب هي الجمل التي يربط بينها حرف عطف مثل :«إذا نهضت الأمة، بلغت من المجد الغاية، وأدركت من السؤدد النهاية»[4].

---

[1]: سورة فصلت، الآية 29.

[2]: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص457-458، نقلا عن فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص195.

[3]: المرجع نفسه، ص458.

[4]: مصطفى الغلاييني، جامع دروس العربية، ج3، ص232.

سابعا: الجملة الخبرية والإنشائية:

قال البلاغيون بنوع أخر لأقسام الجملة وهو الجملة الخبرية والإنشائية، فالكلام على حسبهم ينقسم إلى خبر وإنشاء، يقول ابن هشام: (كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء)[1].

الجملة الخبرية هي المحتملة للتصديق أو التكذيب في ذاتها بغضّ النظر عن قائلها فكل كلام يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب فهو خبر.فإذا كان الكلام صادقا لايحتمل الكذب أو كان كاذبا لا يحتمل الصدق، أو كان يحتملهما معا فهو خبر.فقولك السماء فوقنا ووشربت ماء البحر أسافر غدا، كله خبر.

وأما الإنشاء فهو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب، وهو على قسمين:

- الإنشاء الطلبي وهو: ما يستدعي مطلوبا كلأمر ونهي والإستفهام.
- والإنشاء غير الطلبي هو: ما لا يستدعي مطلوبا كصيغ العقود وألفاظ القسم والرجاء ونحوها[2].

فالخبر هو كلام احتمل الصدق والكذب، أما الإنشاء فلا يحتملهما والإنشاء من خلال كلام ابن هشام ينقسم إلى طلب إن تأخر وجود معناه عن لفظه مثل (اضرب ولا تضرب) فهنا اللفظ سابق للفعل، أما إذ اجتمع وجود اللفظ مع المعنى فهو الإنشاء مثل (أنت حر)، وهنا الفعل واللفظ يقعان في زمن واحد.

[1]: ابن هشام ، شذور الذهب، نقلا عن: نصيرة مقورة، الجملة بين القدامى والمحدثين، ص32.

[2]: فاضل السامرائي ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص170.

الفصل الثاني: النظرة التقسيمية للجملة العربية عند الدارسين المحدثين العرب:

لقد تعددت تقسيمات الجملة العربية عند الدارسين، واختلفت باختلاف وجهاتهم في البحث و غايتهم منه، فقد قسمها القدامى إلى اسمية وفعلية، وزاد بعضهم الظرفية، والبعض الآخر أضاف الشرطية، ووضعها البلاغيون في إطاريين إنشائية وخبرية، أما علماء اللغة المعاصرون فقد تعدد تقسيماتهم للجملة العربية، فمنهم من يميل إلى التقسيم الذي سار عليه جمهور النحاة، وهوالآخر حاول التَّفلت من إسار هذا التقسيم، لكنه ظل مشدوداً في نطاقه، على الرغم مما ابتدعه من إضافات إلى هذه التصنيفات، ومن أبرز هذه التقسيمات نذكر:

أقسام الجملة العربية عند عباس حسن:

قسم عباس حسن الجملة إلى ثلاثة أقسام جاعلا منها فكرة الإسناد متضمنة في كل قسم، وربط هذه الأقسام بنوع المسند فيها، قال: "إن الجملة ثلاثة أنواع:

أ – **الجملة الأصلية:** وهي التي تقتصر على ركني الإسناد أيّ: على المبتدأ مع خبره، أوما يقوم مقام الخبر، أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أوما ينوب عن الفعل.

ب –**الجملة الكبرى:** وهي ما تتركب من مبتدأ وخبره، جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهر رائحته طيبة، أو: الزهر طابت رائحته.

ج– **الجملة الصغرى:** وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرا لمبتدأ"[1].

وقد نقل هذا التقسيم عن ابن هشام هذا ليس بصارح العبارة منه لكن يفهم من قوله" يقول النحاة: إن الجملة ثلاثة أنواع".

لكن حسن عباس في موضع آخر من كتابه يقدم تقسيما آخر للجملة ويجعلها قسمان: اسمية وفعلية يقول: "الجملة: كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد، كالفعل مع فاعله، أو مع نائب فاعله، في مثل: فرح الفائز، وأكرم النابغ، وتسمى هذه الجملة:(الفعلية) لأنها مبدوءة – أصالة– بفعل. وكالمبتدأ مع خبره أو ما يغني عن خبره في مثل: المال فاتن، وهل الفاتن مال؟ وتسمى هذه الجملة: (اسمية) لأنها مبدوءة– أصالة–

[1]: عباس حسن،النحو الوافي، دار المعارف، ط3، مصر،ج1، ص16.

باسم، فالجملة إما اسمية، وإما فعلية)[1]. معنى هذا أن عباس حسن في تصنيفه الجملة التزم التقسيم الشكلي، أيّ بحسب ما تبدأ به، ولهذا فهو يتفق مع النحاة القدامى الذين يقسمون الجملة بحسب الصدارة، إلا أن الجديد الذي قدمه أنه أضاف مصطلح" الجملة الأصلية"، ليتجاوز النقص الذي وقع فيه ابن هشام الذي أطلق مصطلح" الجملة الصغرى"، ومصطلح"الجملة الكبرى"، والجملة "ذات الوجه"، و" ذات الوجهين"، على الجمل التي يتعدد فيها الإسناد، ومن ثَم ينبغي أن يدرك حاجة هذا النوع إلى مصطلح يميزه وهو مصطلح" الجملة البسيطة" وهذا المصطلح قادر على تميز هذا النوع من الجمل في مقابل تعبير" الجملة المركبة" التي يتعدد فيها الإسناد[2].

أقسام الجملة العربية عند إبراهيم أنيس:

صنف أنيس الجملة العربية على أساس فكرة الإسناد، وقد صنف هذا بالنظر إلى المسند. وأن كل نمط جملي يمتاز عن غيره بدلالته، وعليه فقد قسّم الجملة إلى نوعين.

أولهما: التي تشتمل على فعل يقوم فيها بعمل المسند، نحو قوله تعالى:«خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم»[3]وقوله تعالى:«مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ»[4].

ففي مثل هذه الجمل فقد يكون الفعل على تلك الصيغة التي يسميها النحاة بالماضي، أو قد يكون على تلك الصيغة التي يسمونها بالمضارع، ثم قد تكون الجملة في كل من الحالتين السابقتين جملة مثبتة أو منفية.

ثانيهما: وهي ما يكون فيها المسند وصفا مشتقا، نحو قوله تعالى:«واللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ»[5] وهي ما اصطلح عليها النحاة والبلاغيين الجمل الاسمية، ويقسمها أنيس إلى ثلاثة أنواع:

أولا: جمل يكون فيها المسند أليه معرفة والمسند نكرة، وهي قسمان:

- تلك التي يكون فيها المسند وصفا منكراً، أو اسما منكراً، مثل:«وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ»،(العلم نور).

---

[1]: المرجع نفسه، ص17.

[2]: ينظر: علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ص124.

[3]: سورة البقرة، الآية 7.

[4]: سورة الأحزاب، الآية 4.

[5]: سورة الحجرات، الآية 7.

- تلك التي فيها المسند ما يسمى بشبه الجلمة، أيّ الجار والمجرور والظرف، قال تعالى:«وَلِلهِ المشْرِقُ وَالمغْرِبُ»[1] و«أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنْثَى»[2].

ثانيا: جملة اسمية فيها يكون كل من المسند والمسند إليه منكراً، ولها حالتين:

- حين يوصف المسند أليه بوصف يخصه أو يقلل مع عموميته نحو قولنا: أسيف مغلول خير من سيف مصقول، وهنا يلتزم الجملة صورة واحدة فيها يتقدم المسند أليه على المسند.
- عندما يكون المسند جارًا ومجرورًا أو ظرفاً، نحو قوله تعالى:«فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ»[3]، وهنا ترى الجملة المثبتة تلتزم صورة واحدة فيها يتقدم المسند.

ثالثا: جمل اسمية يكون فيها كل من المسند والمسند إليه معرفة، نحو قولنا: زيد المنطلق، المنطلق زيد.

إن المدقق في التقسيم الذي أورد ابراهيم أنيس يلاحظ أنه قد صنف الجمل مسنداً الى طبيعة المسند، غير أنه بأثر موقع المسند من الجملة[4].

أقسام الجملة عند مهدي المخزومي:

تأثر المخزومي بإبراهيم أنيس في تقسيم الجملة على أساس معيار الإسناد، ولكنه كان أدق منه في تحديد أصناف الجملة وفق هذا المعيار، ومن جديد تقسيمه للجملة العربية انتقاده طريقة القدامى في التقسيم، ويوضح ذلك قائلا:(ينبغي أن يبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ويستند إلى ملاحظة الجمل، ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال، وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا المسند إليه كما فعلوا، لأن أهمية الخبر أوالحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة)[5].

---

[1]: سورة البقرة، الآية 115.

[2]: سورة النجم، الآية 21.

[3]: سورة الرحمان، الآية 68.

[4]: بتصرف عن: ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1966،ص306 إلى 318.

[5]: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتطبيق، شركة ومطبعة البابلي الحلبي، ط1 مصر، 1966م، ص68، نقلا عن ليث أسعد عبد الحميد، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار الضياء للنشر والتوزيع، ط1،عمان الأردن، 2006، ص22.

يرى المخزومي أن التقيسم الذي يقره الواقع اللغوي هو "التقسم الذي دأب إليه كثير من النحاة القدامى للجملة على أساس جملة فعلية واسمية"[1]، فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدأ باسم، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل أو كما قال ابن هشام:(الاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش و الكوفيون، و الفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص، وكان زيد قائما وظننته قائما، ويقوم زيد، وقُم)[2].

فهو يصف تحديدهم هذا بالتحديد الساذج لأنه قائم على أساس تعريف لفظي لا غير. الأمر الذي أوقعهم في مشكلات جمة لجأوا فيها إلى التأويل والتقدير، وتحميل الأسلوب العربي ما لا يتحمل، مبيِّناً ذلك من خلال أمثلة عرضها. مبرهنا له بالاستعانة بالحديث عن مسألة تقديم الفاعل اهتماما به لتبقى الجملة فعلية ولا يحدث لها تغيير في مثاله: طلع البدر والبدر طلع، فهو يُقرُّ أن كلا الجملتين فعلية، فجملة طلع البدر لا جدال فيها وأما الثانية (البدر طلع) قدم الفاعل للاهتمام به، وليست جملة اسمية يكون فيها – البدر– مسند إليه – لأن هذا حسب رأيه يستدعي فاعلا للفعل طلع وتختلط الأمور ويستلزم هذا تأويلات وتقديرات ما كان العربي في حاجة إليها، فهو في غنًى عن هذه العمليات المعقدة التي لم توضح معنى ولا فسرت أسلوباً[3].

هذا ما استوجب عليه وضع تحديد للجملتين يقوم على إدراك المعنى الذي تحمله كل من العبارة الفعلية والعبارة الإسمية، فالفعلية هي التي بدل فيها المسند على التجدد والإسمية هي التي بدل فيها المسند على الدوام والثبوت. داعما قوله هذا بما أورده الجرجاني:(ان موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى لشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء)[4]

وفي معرض حديثه عن الجملة عند ابن هشام يقول:(أقسام الجملة عند ابن هشام ثلاثة لا اثنان، وقد مرّ بنا قسمان هما الجملة الفعلية والجملة الاسمية أما القسم الثالث الذي عرض له ابن هشام فهو ما سماه بالجملة

[1]: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه دار الرائد العربي بيروت لبنان، ط2، 1986م، ص39.

[2]: ابن هشام، مغني اللبيب،ج2، ص433.

[3]: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،ص41-42.

[4]: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص148.

الظرفية...)[1]. وقد أخذ على ابن هشام تقسيمه الجملة إلى: اسمية وفعلية وظرفية، وتقديمه الاسمية على الفعلية باعتبارها الأصل؛ ورأى أن هذا الأمر يخالف الواقع اللغوي القائل بأن الفعل هو الأصل لا الاسم.

نخلص مما تقدم أن الجملة عند المخزومي اسمية وفعلية لا غير، منكرا استقلال الجملة الظرفية، عند ابن هشام بقوله:(ولنا فيما قاله رأي آخر، لا يقره فيما ذهب إليه لأن الجملة الظرفية التي عدها القسم الثالث إن كان الظرف معتمدا فجدير بها أن تكون من الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمدا فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة لنا إلى تكثير الأقسام)[2].

أولا: الجملة الفعلية

وهي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجدداً، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلا.

ويرى إبراهيم السامرائي أن (التجدد في الجملة الفعلية لا يكون إلا في الأفعال التي تفيد التجدد فعلا، وأما الأفعال التي تدل على الأحداث منقطعة مثل:(سافر- ذهب- مات...) ليس فيها من التجدد شيء وليس لنا أن نربط التجدد في الفعل لأنه ليس من منهجنا، ولأن الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم-على حدّ تعبيره- لأن هذا التجدد لا يصلح أن يكون إلا مادة للنقد البلاغي)[3].

ويتجاوز المخزومي وجهة النظر التقليدية التي تُعَدُ جملة(طلع البدر) جملة فعلية وجملة(البدر طلع) جملة اسمية، فيقول: (بأن كلتا الجملتين فعلية تتألف من فعل وفاعل، لأن ذلك سيجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة القدامى أنفسهم فيها أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي، وهو بذلك يرى أن المعنى أدَل على نوع الجملة من مكوناتها الشكلية)[4].

[1]: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،ص50.
[2]: المرجع نفسه، ص51-52.
[3]: ابراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته،ص204.
[4]: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص42.

فمنهجهم العقلي هذا لا يصلح لتفسير الظواهر اللغوية ويؤدي إلى إبعاد الدرس اللغوي عن جو البحث اللغوي. فهم ينفون جواز تقدم الفاعل على فعله كما دأب إلى ذلك ابن الأنباري:(الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهي الفعل)[1]. وإلى مثل مقالته هذه يذهب ابن يعيش الذي علّل وجوب تأخير الفاعل عن الفعل بقوله:(إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً، وهو كونه عاملا فيه، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول؛ وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه)[2].

هذا ما لم يقبله كثير من النحاة والدارسون المحدثون وكذا من قبلهم نحاة الكوفة الذين احتجوا لمذهبهم بقول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيداً أجندلاً يحملن أم حديداً[3]

ثانيا: الجملة الاسمية:

وهي التي يدل المسند على الدوام والثبوت فيها، أو هي التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح؛ هي التي يكون فيها المسند اسما[4].

وما يمكن ملاحظته هنا أن المخزومي قد اقتحم المعنى في تقسيمه الجملة إلى فعلية واسمية ، باعتماده على دلالة المسند على التجدد أو الدوام والثبوت، في حين أن المسند في واقع الأمر عبارة عن مفهوم تركيبي.

أقسام الجملة عند محمد حماسة عبد اللطيف:

قسّم محمد حماسة عبد اللطيف الجملة بالاعتماد على الإسناد إلى ثلاثة أقسام:

الجمل التامة الإسنادية: وهي الجملة المستقلة التي يتلازم فيها المسند والمسند إليه ويعرفها بقوله:(وهي الجملة الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصوداً بالذات، ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلا إذا دلَّت عليه قرينة حالية أو مقالية)[5].

---

[1]: ابن الأنباري(أبو البركات)، أسرار اللغة العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ص276.

[2]: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص201.

[3]: مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص44.

[4]: المرجع نفسه، ص42.

[5]:عبد اللطيف محمد حماسة العلامة الإعرابية، في الجملة بين القديم والحديث دار الفكر العربي، القاهرة، دط،، ص78.

الجمل الموجزة: وهي الجمل التي لا تتألف إلا من طرف واد إذ يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ويحذف العنصر الثاني، حذفا واجبا أو غالبا، وقسم الجمل الموجزة إلى ثلاثة أقسام:

- الجمل الفعلية الموجزة: وهي الجمل التي يستتر فيها الفاعل وجوبا، ولا يكون ذلك إلا في حالتي التكلم مطلقا، وأمر المخاطب المفرد، نحو: أتكلم، نتكلم، تتكلم، استقم فصورة الفعل هنا تغني عن وجود الطرف الآخر.
- الجملة الاسمية الموجزة: هي كل اسم أفاد معنى مستقلا يحسن السكوت عليه عن ذكره.
- الجمل الجوابية الموجزة: ويعني بها:(كل ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفيا بنفسه، مغنيا في موقفه عمّا سواه، مفهما للمراد). مثل: "نعم، ولا" في سياقها جملا مفيدة موجزة[1].

الجمل غير الإسنادية: هي الجمل التي يمكن أن تعد جملا إفصاحية، أيّ أنها كانت في أول أمرها تعبيراً انفعاليا، ثم جُمِدَ بعض عناصرها على صيغته فجرى مجرى الأمثال. وتندرج تحت هذا القسم أنواع كثيرة: الجملة المخالفة، الجملة التعجبية، جملة المدح والذم، الندائية، جمل القَسَم، خالفة الصوت، التحذيرية والإغرائية[2].

الجملة من منظور لساني وصفي:

أقسام الجملة عند تمام حسان:

قسم تمام حسان الجملة إلى قسمين رئيسين:

أولا: من حيث المبنى:

01 الجملة الإسمية: وهي المتكونة من المبتدأ والخبر، ويقول تمام حسان(يتضح معنى جملة المبتدأوالخبر بعد من القرائن بعضها معنوي والبعض لفظي، فمن القرائن المعنوية: العهد والإسناد ومن القرائن اللفظية: البنية والتضام، والرتبة والإعراب).

02 الجملة الفعلية: وهي التي تتكون من الفعل والفاعل،أو من الفعل ونائب الفاعل.

[1]:ينظر: المرجع نفسه، ص من90إلى 96.

[2]: المرجع نفسه، ص97.

03 -الجملة الوصفية:(تتكون من ركنين، الركن الأول: اسم الفاعل، واسم المفعول، صيغة المبالغة أوالصفة المشبهة أوأفعال التفصيل، والركن الآخر: معمول هذه الصفات).

04 -الجملة الشرطية: تتكون من المشرط والجواب وقد تكون امتناعية إذا كان مدلول الشرط ممتنع التحقق، وقد تكون امكانية إذا كان ممكن التحقق[1].

من خلال هذا التقسيم نلاحظ أن تمام حسان اعتمد تقسيم القدماء(الجملة الفعلية، اسمية والشرطية)، وأضاف قسما رابعا هو الجملة الوصفية.

ثانيا:الجملة من حيث المعنى:

وتنقسم إلى جمل خبرية وإنشائية:

01 – الجملة الخبرية: وتكون مثبتة نحو: نجح محمد، أو منفية: نحو:«لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ»، أو مؤكدة نحو:«إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى».

02 – الجملة الإنشائية: تكون طلبية للحفز والكبح والسؤال نحو:«فَلْيَنْظُرِ الإِنْسَانُ مِمَّا خُلِقَ»، وأخاك أخاك، وإياك إياك، و«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَة». وتكون إفصاحية كالقسم والعقود والندبة والتعجب والذم والإحالة والحكاية الصوتية[2].

نلخص مما سبق أن تقسيم " تمام حسان " للجملة من حيث المبنى الى اسمية وفعلية وشرطية وهو تقسيم سبقه إليه القدامى، إلا أنه جدد فيه بإضافة نوع آخر وهو قوله بالجملة الوصفية، أما عن تقسيمه لها من حيث المعنى لا يختلف كثيرا من تقسيم القدامى غير أنه يختلف معهم في استخدام بعض المصطلحات.

وقد أقام الدكتور تمام حسان رؤيته النحوية على المدرسة السياقية عند فيرث من خلال كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها متبنيا في ذلك منهجا وصفيا ..وظيفيا، حيث نقد نظرية الاعراب والعوامل، فكان اعتماده على هذه النظرية السياقية القائمة على المعنى حيث يرى أن كل طريقة تركيبة تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فنظر إلى الجملة العربية نظرة معنوية سياقية وصفية .وقد أخذ بفكرة المستويات والنظام التي استقر عليها

[1]: تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 2004، ص من 105 إلى 133.

[2]: تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2007، ص160.

المفهوم البنيوي الوصفي في دراسة اللغة، المعنى الوظيفي ويشمل: النظام الصوتي والنحوي والصرفي، المعنى المعجمي، المعنى الدلالي أوالاجتماعي[1]. ووضح أن إدراك المعاني الوظيفية النحوية في الجمل أوفي تحليل النص تحليلا لغويا، يقتضي فكرة تضافر القرائن التي استقاها من فكرة التعليق عند عبد القاهر الجرجاني، والتي مؤدها أن المعنى النحوي لا يستبين إلا بتعاون القرائن المختلفة اللفظية كانت أم معنوية ، موضحا ذلك بمثابة :«أكرم زيد محمدا»:

فيذكر أن" زيد" فاعلا وقرائن ذلك:

1- الإسناد: قرينة معنوية.

2- البنية: لأنه اسم: قرينة لفظية.

3- العلامة الإعرابية لأنه مرفوع: قرينة لفظية.

4- التضام: كل فعل يستلزم فاعلا: قرينة لفظية.

5- الرتبة: متأخر عن الفعل: قرينة لفظية.

*كذلك نجد القرائن الدالة على أن" محمد" مفعول به:

1- البنية: فلو لم يكن من قبيل الأسماء ما صحت له المفعولية(لفظية).

2- التعدية: وتفهم هذه العلاقة ما كان مفعول به(معنوية).

3- العلاقة الإعرابية: فلو لم يكن منصوبا ما كان مفعولا به(لفظية)[2].

وقد أسرف تمام حسان في اهتمامه بالمعنى، وهذا موقف منه ضد الاتجاه الشكلي على حساب الجملة فأراد منحاه أن يكون وظيفيا، واعتنى بالسياق اللغوي والمقامي، أيّ المعنى المقالي و المقامي في سياق الحال فالجملة عنده تقوم على أساس العلاقة السياقية بين الكلمات على المستوى التركيبي مستفيدا من نظرية التعليق وتظافر القرائن لبيان المعنى النحوي.

[1]: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط،1980م، ص51.

[2]: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية،بنية الحملة العربية ،التراكيب النحوية والتداولية، دار ومكتبة الحامد، عمان،2003، ص76-77.

بنية الجملة عند تمام حسان:

يعد تمام حسان من الرواد الذين خبروا التراث وحاولوا تجديده من خلال قراءة النحو من منظور علم اللغة الحديث لتتلمذه على يد علماء اللغة الغربيين فتأثر بهم وبنظرياتهم لاسيما نظرية السياق عند فيرث كما سبق ذكره.

فقد دعا الى إعادة وصف اللغة العربية أيضا، وقد أعطى أهمية كبرى للمعنى والإعراب في بحوثه مستخدما ترتيبا جديدا للموضوعات النحوية فضلا عن إعادة تقسيمه للكلام العربي.

وقد تمحورت جهوده في دراسة الجملة العربية وما يرتبط بمكوناتها وكان مدار سعيه قائما على تأسيس نظرية جديدة يقع على عاتقها تلخيص النحو العربي من نظرية العامل الشكلية المصطنعة من طرف النحاة حسب رأيه.

يذهب" تمام حسان" إلى اعتبار الجملة هي وحدة كلام، ورأى أن الأصل فيها هو الإفادة فإذا لم تتحقق الفائدة فليست بجملة وتتحقق الجملة بالقرائن حين يؤمن اللبس، وقد اعتمد في نقده للمفاهيم الإجرائية للنحو العربي، ومنها نظرية الإعراب والعوامل، على النظرية السياقية للمعنى المنسوبة إلى فيرث، ولعل هذا ما يجعله يرفض فكرة العامل رفضا قاطعا، يقول:(الحقيقة أن ألا عامل إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية. فكل طريقة تركيبية منها تتّجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في لعل فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، لو أن المصادقة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت فيه)[1].

فالعلامات الإعرابية قيم خلافية تميز بين أبواب النحو: ولا يمكن لها أن تستقل بوظيفة تعيين النوع النحوي الواحد، لأنها من جهة تكون واحدة وتعبر عن معان نحوية كثيرة من قبيل مطلق الضمة التي تعبر عن الفاعل والميتدأ والخبر ونائب الفاعل، المضارع، اسم كان وخبر إن... كذلك مطلق الكسرة ومطلق الفتحة فهي ليست وقفا على نوع واحد ولو استقلت بالدلالة على النوع النحوي الواحد لأدى ذلك اللبس الكثير[2].

---

[1]: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية،عالم الكتب، ط4،القاهرة، 2001، ص51.

[2]: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة ، الدار البيضاء، المغرب، ص185.

ومن جهة ثانية أن العلامة الإعرابية لا تعين على تحديد إعراب الأسماء المبينة والجمل ذوات المحل من الإعراب، وإن قصورها عن أداء هذا التحديد وافتقارها إلى قرائن أخرى لتحقيق كل ذلك، وقد جعل اللغة تستغني عنها إذا ما اتضح المعنى بدونها[1].

هذا وقد جعل النحاة العامل تفسيرا للعلاقات النحوية واختلاف العلامات الإعرابية ولفكرتي التقدير والمحل الإعرابيين.هذا ما جعله يطرح فكرة نظام القرائن بوصفه بديلا عن نظرية العامل، وتفسيرا جديدا للعلاقات النحوية في الجمل العربية ويتكون هذا النظام من نوعين أساسين من القرائن[2].

أولا: قرائن معنوية:

قرينة الإسناد: يقصد بها العلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه وهما ركنان أساسيان في تأليف الجملة العربية وأدرج ضمنها قرينة الإسناد الحاصلة بين الجملة الاسمية والفعلية وما سماه الجملة الوصفية.

وقد أولى اهتمامه البالغ لهذه القرينة باعتبارها قرينة تميز المسند إليه من المسند يقول:(أما ما اهتم له اهتماما كبيرا فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتمييز المسند اليه من المسند في الجملة في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعها هي ظاهرة تضافر القرائن)[3].

فقد فرق النحاة بين نوعين من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، إذ جعلوا طائفة منها تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، بينهما علاقة إسناد مثال ذلك:(ظننت الملعب كبيراً) فهما قابلان للعودة للحالة الأولى نحو:(الملعب كبيراً)،لكن قولنا:(أعطيت اليتيم لعبة) فلا تلمح فيه علاقة إسناد بين المفعولين لأنهما ما كان أصلا جملة اسمية، فلا يصح قولنا:(اليتيم لعبة)، هكذا يظهر أن الإسناد على علاقة مهمة في الجملة العربية وهو محور كل العلاقات

[1]: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي إيتراك للطباعة والنشروالتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2004، ص142.

[2]: المرجع نفسه، ص143.

[3]:تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص193.

فالعلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلى وساطة، فيكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين المسند والمسند إليه دون التصريح بهذه العلاقة.

قرينة التخصيص: قرينة سياقية تتحدد فيها مجموعة من الأبواب النحوية التي تقوم على هذا المعنى في إطار القرينة الكبرى (التخصيص)، وأمثلتها متعدد منها:

أ -التعدية: وفيها يلاحظ أن المفعول به قييد في الإسناد حال دون فهم الإسناد على إطلاقه، نحو: ضرب محمد عليا، فايقاع الضرب على علي تخصيص لعلاقة الإسناد.

ب - الغائية: يقدم المفعول لأجله مثلا على التخصيص، إذ يقيد الإسناد بسبب، النحو: أتيت رغبة في لقائك، أوكي ألقاك...إلخ، فقد اسندت الإتيان إلى نفسك مقيدا بسبب خاص وهو قيد الغائية، وذلك عدَّ المفعول لأجله واحدا من قيود الإسناد.

جـ– الإخراج:فهي قرينة دالة على المستثنى لأنه أخرج منه نحو قولنا: فاز المتسابقون إلا واحداً، فإسناد الفوز هنا الى المتسابقين استثنى منه واحداً لدلالة على اخراجه منهم، فهي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له[1].

قرينة النسبة: هي قرينة كبرى كالتخصيص غير أن التخصيص تقيد والنسبة الحاق تدخل تحتها قرائن عدّة فرعية وهي: قيد عام على علاقة الإسناد، وما وقع في نطاقها أيضا، وقد شمل" تمام حسان" بقرينة النسبة المجرورات:(المعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة، وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة عامة هي تسمية معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة)[2].

وقد استخدم النحاة القدامى حروف الجر على أنها أدوات تعليق هذا من عبارتهم" الجار والمجرور متعلق"، فكلمة متعلق تفيد أن النحاة كانوا حريصين أشد الحرص على شرح ما تفيده معاني الجر من تعليق على أنه ينبغي أن يعرف أن التعلق بين الجار والمجرور وما تعلق به علاقة تكون الحدث لا بمعنى الزمن فإذا قلنا:" جلس أحمد على الكرسي"، فإن الكرسي متعلق بالجلوس أيّ بالحدث بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالماضي أيّ الزمن[3].

---

[1]: المرجع السابق، ص199.

[2]: المرجع نفسه، ص196.

[3]: ينظر:أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر،ط3، دمشق، 2008م،ص284.

قرينة التبعية: هي قرينة معنوية عامة، وضمنها نجد أربعة قرائن هي: النعت، العطف، التوكيد، الإبدال، هذه القرائن تتظافر معها قرائن لفظية أخرى أشهرها قرينة المطابقة، تكون هذه المطابقة في الحركات الإعرابية والشخص والعدد والنوع والتعيين، وقد تزال المطابقة في الحركة الإعرابية والشخص والعدد والنوع وقد تزال المطابقة في بعض التراكيب ويبقى المعنى قائما اعتمادا على قرائن أخرى[1].

قرينة المخالفة: قرينة معنوية يقصد منها أن جزء من أجزاء التركيب يخالف أحكام الإسناد الجاري، ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية فإن تمام حسان لا يتوافق مع النحاة في تفسيرهم لباب الاختصاص، إذ يجعلون الإسم على الاختصار مفعول به لفعل محذوف تقديره "أخص" أو "أعني"، إلا أن تمام حسان يبتعد عن هذا لتقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الإستتار من الضمائر إلى الأفعال[2]، فمثلا:" نحن العربَ نكرم الضيف"(بالفتح)، فالعرب هنا جزء يخالف مقتضى الإسناد الذي يتطلب خبراً، ولذلك لا يمكن أن تعرب كلمة العربَ خبراً، لأن المراد هنا معنى يخالف ما ذكر وهو أخص وأعن على حين أن المتكلم إذا قال:"نحن العربُ نكرم الضيف" لا يعني شيئاً مما سبق من التخصيص، إنما مجرد الإخبار، فيجري الإسناد مطلقا دون تقييد أو مخالفة.

ثانيا: قرائن لفظية:

يحصر تمام حسان القرائن اللفظية في:

العلامة الإعرابية: من اهتمام العرب النحاة المبالغ فيه أن اعتبروها أوفر القرائن اللفظية حظا في خدمة الباب النحوي فقد جعلوا الإعراب في نظرية كاملة سمّوها نظرية العامل وتكلموا فيه عن الحركات الإعرابية ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والمقدر والمحل الإعرابي...[3].

وينهى كلامه- تمام حسان- من ذلك بقوله:(إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم" تضافر القرائن"، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء

[1]: ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص196.

[2]: المرجع السابق، ص200.

[3]: المرجع نفسه، ص205.

كانت معنوية أو لفظية وبهذا يتضح أن" العامل النحوي" وكل ما أُثِيرَ حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاَّتها)[1].

الرتبة: قرينة أخرى من القرائن اللفظية في تحديد الباب النحوي ولعله لا تخلو لغة من اللغات من مسألة الرتبة. فالرتبة عبارة عن وصف لمواقع الكلمات في التراكيب وهي نوعان: رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة؛ حيث أن الرتبة المحفوظة تخص النحو لأن أي اختلال فيها يجعل التركيب مختلا غير مقبول في حين أن الرتبة غير المحفوظة تخص البلاغة، إذ يهتم بها علم المعاني الذي يبين أغراض التقديم والتأخير فمن دراسة الأسلوب لا التراكيب[2].

مبنى الصيغة: وهي المبنى الصرفي للأسماء والأفعال والصفات وهي قرينة لفظية يقدمها علم الصرف للنحو، فمثلا: الفاعل والمفعول والخبر والمبتدأ ونائب الفاعل يطلب فيها أن تكون أسماء لا أفعال. ولمعاني الصيغ الصرفية أثر واضح في بيان المعنى ففي جملة يتصدرها فعل يدل على المشاركة لابد أن يأتي فاعلان بعده معنى أحدهما فاعل نحوي والثاني اسم معطوف عليه، تحو: نشارك عليُ ومحمدُ[3].

المطابقة: وهي أساس من أسس التركيب وفهمه من الجانب النحوي ويكون مسرحها الصيغ الصرفية والضمائر بحيث تدخل في نطاق التوابع، أذ نعلم أن النعت مثلا يطابق منعوته في النوع والحركة الإعرابية والعدد والتعيين والشخص، وتأتي بقية التوابع مطابقة لمتبوعها بقدر ما من هذه الصور. فهي توثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منغزلا بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال[4]. فمثلا: الرجال الصابرون ينالون.

فالصابرون تطابق **الرجال** في التعريف والتنكير، والتثنية والجمع ، و الإفراد، والمخاطب والمتكلم والغائب، والرفع، والجر، والنصب...

كذلك توجد قرائن لفظية أخرى كالربط، والتضام، الأداة، النغمة.

---

[1]: المرجع نفسه، ص207 .

[2]:المرجع نفسه، الموضع نفسه، ص207.

[3]:أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص287.

[4]: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص212.

الجملة العربية عند عبد الرحمن أيوب:

كان "عبد الرحمان أيوب" من الرواد الذين تلقوا علم اللغة الحديث في أوروبا، ثم ادخلوا مناهجه في الدراسات اللغوية العربية وحاولوا تطبيقها عليها.

وقد تجلت محاولته في كتابه"دراسات نقدية في نحو العربي"الذي ظهر سنة 1957م؛ فقد بنى نقده في هذا الكتاب على الانتساب الصريح لمدرسة بعينها من مدارس ما يسمى بالمنهج الوصفي وهي المدرسة التوزيعية، التي تزعمها هاريس،فقد دعا الى استبعاد المعنى في التحليل اللغوي.

من بين المبادئ التي على أساسها أقام نقده لنمط معين من التفكير النحوي عند العرب نقاشه للمحورين الأساسيين:"الكلمة"و"الكلام".

***الكلمة:** رفض عبد الرحمان أيوب التقسيم الثلاثي للكلمة ورأى أن هذا التقسيم جاء نتيجة لتأثر النحاة بنظرية أفلاطون في الموجودات والتي قسّمها إلى ثلاثة أنواع:(الذوات، الأحداث، العلاقات)حيث يقول بأن النحاة العرب قسموا الكلمة لنفس الاعتبار.

***الكلام:** والكلام عنده ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة، وواضح أن هذا التعريف ينطبق على الجملة الواحدة وعلى عدد لاحصر له من الجمل ويشيرهنا إلى أن هذا التعريف قريب من تصور علماء اللغة المحدثين[1].

وقد عاب على النحاة القدامى أنهم لم يفرقوا بين النموذج التركيبي مثل:(اسم مسند إليه + مسند) الذي يصاغ على قياس منه عدد لاحصر له من الجمل، والحدث اللغوي مثل قولنا محمد قائم، ونحوه، ويرى أنه من الضروري أن نفرق بينهما حتى لا نتخبط بين المثال والواقع، وقد وقع النحاة- حسب رأيه- في هذا الخلط.

[1]: عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة المصباح للنشر والتوزيع، دط، الكويت، ص9- 10.

ومما آخذهم فيه أيضا أنهم نظروا إلى الجملة على أنها أمر كلي مركب من كلمات، وأهملوا بعض الخصائص المهمة التي تسهم في بيان الفوارق المعنوية بين الجمل المتشابهة من حيث عدد عناصرها وعلائقها التركيبية ، ومثّل لهذه العناصر بالتنغيم والنبر[1].

فقد بالغ عبد الرحمان أيوب في التّجني على النحاة وتتبع الهفوات والسقطات حيث رأى أنه ليست كل تحليلات النحاة منصبّة على الجمل الواقعية دون النموذج التركيبي فقد فات أيوب أن كثيرا من الأمثلة التي تداولها النحاة في تصنيفاتهم من قبيل: ضرب زيد عمرا، وقام زيد، وزيد أبوه قائم....تشكل نماذج تركيبية تجريدية.

كما أن حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه يدل على أن هذين الركنين يمثلان نموذجا تركيبيا نقيس عليه جملا لا حصر لها.

والقول بأن النحاة لم يلتفتوا إلى التنغيم والنبر أمر مجانب للصواب كما ذكر،فقد كان حديث التنغيم واضحا في كلام ابن جني(392هـ) الذي ذكر فيه أن الصفة قد تحذف أحيانا ويدل عليها الحال. وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: "سير عليه ليل"[2].

كذلك وكان رفضه التقدير في الجملة العربية الذي قال به النحاة ، من منطلق التزامه بالمنهج الشكلي الذي تبناه، وهو المنهج تخطّته الدراسات اللغوية؛ لأن الاقتصار على الشكل لا يقدم فهماً صحيحا للغة، على أن رفض التقدير الذي نادى به دعاة الوصفية عموما لايسلّم به المحدثون عامة، ومن هؤلاء داود عبده الذي يخالف أيوب في تقديره أن النحاة ينزعون منزعا فلسفيا حين يقدرون ضميرا مستترا في مثل قولنا: اضرب وهو يرى أن التركيب اللغوي هو الذي يستلزم وجود الفاعل في بعض الجمل وإلا لكان للمرء أن يقدر أن هناك فاعلا لكلمة "موجع" في قولنا:"الضرب موجع". انطلاقا من الفكرة الفلسفية القائلة بأن لكل حدث مُحدث[3].

---

[1]: المرجع نفسه،ص126.

[2]: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2002م، ص213.

[3]: داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان دط، 1973، ص27.

هذا وتظل محاولته محاولة هامة، يمكن أن تضاف إلى جهود دعاة الوصفية في دراسة اللغة من حيث الأصول العامة ومستويات التحليل البنيوي.

***الجملة عند التوليديين التحويليين:**

منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين وعلماء اللغة عاكفون على وضع نظام من القواعد الواضحة التي تحدد العلاقات التي تربط بين مكونات الجمل السليمة نحويا،ومن أبرز تلك المحاولات ما قام به عالم اللغة الأمريكي نعوم تشومسكي Noam Chomsky صاحب نظرية القواعد التحويلية التي طرحها أول مرة في كتابه "التراكيب النحوية Syntactic Structure الذي نشر عام 1957م، ثم في كتاب جوانب النظرية النحوية Aspects of the theory of syntax الذي نشر عام 1965م، ولا يزال شومسكي مستمرا في السهر على نظريته التي تعرف أحدث تجليّاتها بنظرية العامل والرابط.

وسيرا على نهج الغربيين فقد اقتفى بعض الباحثين العرب هذا المنهج، وتأثروا بالمنهج التوليدي التحويلي نظرا لما قدّمه من رؤى وفرضيات، فقد وجد اللغويون العرب الكثير من مبادئ المنهج التوليدي في اللغة العربية وقد خصص بعضهم دراسات معتبرة لبعض أوجه التماثل؛ كقضية العامل وقواعد الحذف والزيادة وقواعد إعادة الكتابة في الجملة العربية النحوية لأنها تقترب من المنهج التحويلي القائم على الأصل العقلي، كما بحثوا في التقديم والتأخير وتأثيره على تركيب الجملة من حيث الإعمال والإهمال ومن حيث التغيير الدلالي وتبقى الجملة والجانب التركيبي من أهم المجالات التي استقطبت اهتماماتهم، وقد جاء تأثرهم هذا متفاوتا من باحث لآخر، ومن هذه النماذج التطبيقية لهذه النظرية إسهامات كل من ميشال زكريا، ومازن الوعر، والفاسي الفهري، ومحمد الخولي، وغيرهم كُثر، سنكتفي بذكر بعضها.

01 – الجملة عند مازن الوعر:

لقد حاول الوعر الإفادة من جهود اللغويين العرب القدامى ، ومن أنظار النظرية التوليدية التحويلية الممثلة في فرضية العالم الأمريكي "ولتر كوك"(1970م-1978م) وذلك رغبة منه في تفسير الظاهرة اللغوية تفسيرا تركيبيا دلاليا وخاصة أنه خذ على النحاة العرب إغفالهم لبعض وجوه الدلالة.

ويرى الوعر أنه "بالإمكان إيجاد وصف شامل للتراكيب العربية بدمج النظرية التي وضعها "ولتر كوك" مع القواعد التوليدية التحويلية التي وضعها "نعوم تشومسكي" وتطبيق ذلك في ضوء القواعد النحوية العربية"[1].

فيمهد لدراسته ببيان أن التراكيب في العربية قسمان، هما: التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، وأن هذه القسمة قائمة على وجوه براغماتية (تداولية) وظيفية دقيقة لتحديد المعنى، وأن مفهوم المسند والمسند إليه والفضلة تمثل حجر الاساس في اللسانية العربية للتراكيب، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات تدعى الإسناد وعندما تنظم هذه الأركان فإن الحاصل اللغوي سيكون كلاما.هكذا:

التركيب الاسمي (مسند إليه + مسند + فضلة) ← م إ + م + ف

التركيب الفعلي (مسند + مسند إليه + فضلة) ← م + م إ + ف

ويشير إلى أن أهم مفهوم في النظرية العربية هو مفهوم العامل والمعمول؛إذ يشكل هذا الأخير بنية النظرية اللسانية العربية، فقد حلل النحاة التراكيب من وجهة نظر علائقية وذلك لطبيعة العامل والمعمول. ويرى أن الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب في العربية لم يناقشها النحويون العرب مناقشة مستفيضة؛ وذلك لأنهم كانوا مهتمين بشكل خاص بالتحليل البنيوي الشكلي للغة العربية وتركوا الأمر للبلاغيين الذين شرحوا بشكل مستفيض وموسع الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب الأساسية في اللغة العربية[2] .

وفي إطار المزاوجة بين "ولتركوك" مع القواعد التوليدية التحويلية عند تشومسكي- كما ذُكر سابقا- يقدم ركنا آخرا يمكنه أن يحول التركيب الأساسي في العربية إلى تراكيب مشتقة جديدة، وسمّي هذا الركن بالأداة (أد) ويمكن أن يكون: أداة استفهام، أو أداة نفي، أو أداة شرط... أو نحو ذلك، وبذلك تكون القاعدة التالية هي التي تولد التراكيب الأساسية في اللغة العربية:

كلام (ك) ← أداة (أد) + إسناد (إس) [3]

---

[1]: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،ط1، 1987م، ص

[2]: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية، ص95.

[3]: ينظر: المرجع نفسه ، الموضع نفسه، ص95.

وقد انطلق الوعر من معطيات النحو العربي القديم في تقسيم تركيب الجملة إلى تركيب اسمي وتركيب فعلي وتركيب شرطي ظرفي، وقد مثّل لذلك بما يلي:

التركيب الاسمي:

يتكون من (مبتدأ+خبر) نحو: زيد شاعر(م إ+م)[1].

وترى حليمة أحمد محمد عمايرة أن الوعر كان موضوعيا في ارتكازه على معطيات النحو العربي القديم ويبدو ذلك من خلال تحليله تركيبيا نحو: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"على أنه تركيب اسمي مكون من:

تسمع بالمعيدي ↓ مسند إليه

خير من أن تراه. ↓ مسند

وكأنه بذلك يقدر بدلا من (تسمع بالمعيدي) ، (سماعك بالمعيدي).[2]

التركيب الفعلي:

يتكون من (فعل+فاعل)نحو:جاء زيد (م+م إ)ونحو:ضارب هو عمرا (م +م إ)[3].

ويرى عطا محمد موسى أن الأصح أن يكون التحليل بهذه الكيفية:

"ضارب هو عمرًا " مسند ← مسند إليه + توسعة.

ويحتج لمذهبه هذا بأن الكوفيين يعتدون اسم الفاعل فعلا دائما يعمل عمل الفعل، وعليه:فإن (ضاربا):هي المسند وفيها ضمير وهو المسند إليه ،أما (عمرًا)فعنصر توسعة[4].

---

[1]: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة،لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية،ص27.

[2]:حليمة أحمد محمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القداماء في ضوء المناهج التحليلية المعاصرة، دار وائل النشر والتوزيع، ط1 ،عمان، 2000م، ص61.

[3]: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص28.

[4]: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص280.

التركيب الظرفي:

يتكون من (مبتدأ وخبر شبه جملة)نحو : زيد في الدار (م إ+م) ويطلق على هذا النمط من البنى البنيات الرابطية ،لأنها تتضمن في بنيتها العميقة الرابط (كان) أو ما هو من نوعه[1].

وقد أعاد التركيب الاسمي ، بعد أن حاول تحليله تحليلا يفسر فكرة النحاة القدامى، بتعلق الظرف أوالجار والمجرور، ويقول ابن يعيش : [اعلم أن الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًا و مجرورًا نحو :"زيد في الدار " و"عمرو عندك " ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: " زيد استقر عندك " (أو حدث أو وقع) فهذه هي الأخبار، في الحقيقة، بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها فأقمت الظرف مكانها إيجازا لما في الظرف من دلالة عليها][2]. وعلى هذا فقد عد البنية العميقة للجملة : زيد في الدار هي :"زيد يكون في الدار" أو"زيد هو كان في الدار".

04-التركيب الشرطي:

يتكون من (تركيبين اثنين يعملان كترتيب واحد) وذلك نحو :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته.

ج 1 ج 2

وهو هنا يشير إلى أن النحاة القدامى ينظرون إلى التراكيب التي يتصدرها (إذا) و(إن) أي التي يمكن أن يقدر بعدها أفعال على أنها تراكيب فعلية[3].

يقرر الوعر أنه سيضيف البنية العميقة (المقدرة) للتركيب العربي مستخدما الأدوار الدلالية التي اقترحها (كوك) في منهجه الدلالي التصنيفي، وهي: فاعل (فا)، مجرب (مج)، مستفيد (مس)، مكان(مك)، موضوع (مو)،

[1]: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص30.

[2]: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين،ص280.

[3]: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص32.

بالإضافة إلى استخدامه العلاقات الإعرابية إيمانا منه بأن الظاهرة الإعرابية في العربية أحد العوامل الدلالية فإذا طبق المنهج السابق على التركيبين التاليتين:

– ضرب الموسيان العيسيين / – أضارب موسى عيسى.

فإن البنية العميقة و السطحية لهذين التركيبين ستكون كما هي مبينة في الشكلين التاليين :

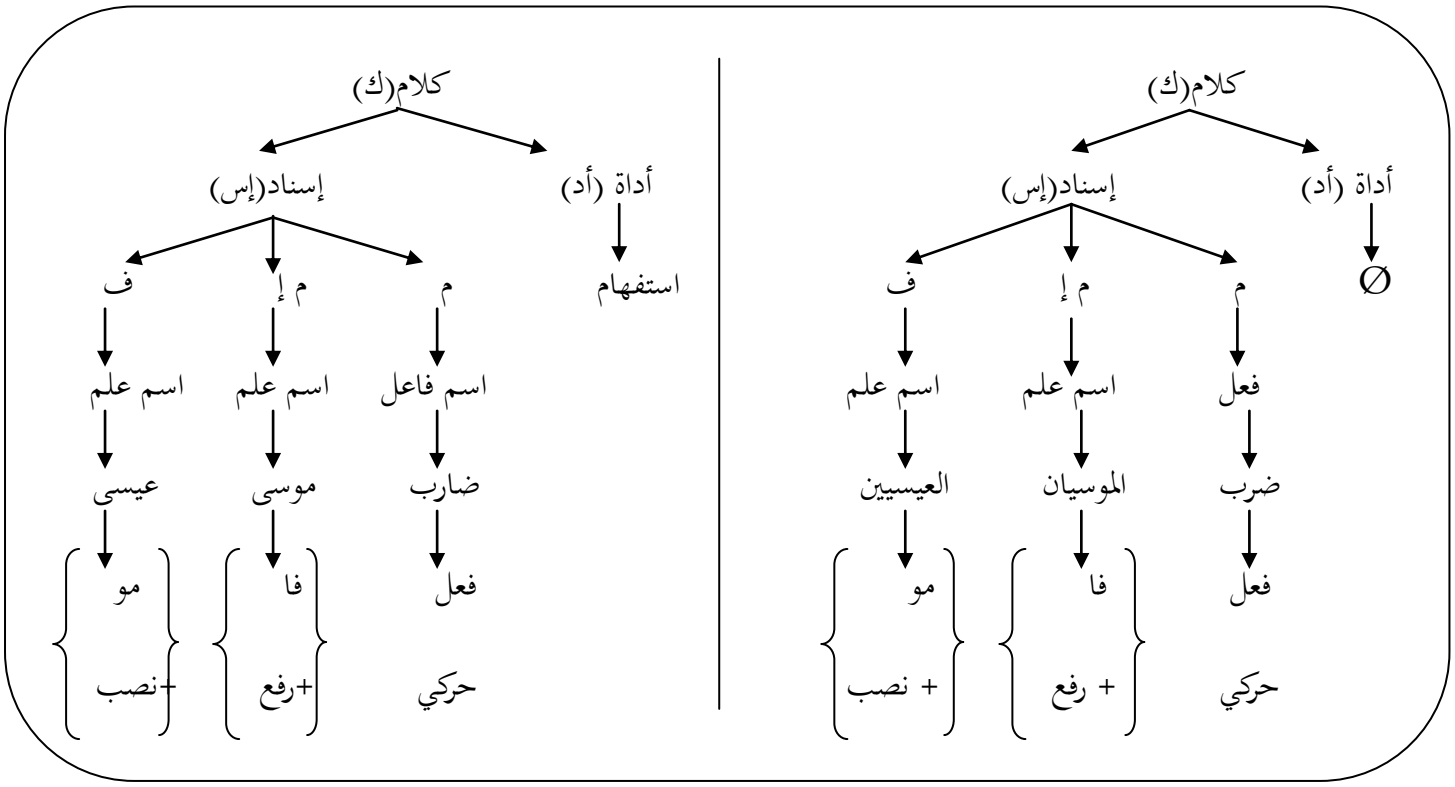

الجملة العربية عند ميشال زكريا:

يعد ميشال زكريا من الدارسين العرب المحدثين الذي ألقوا على عاتقهم مهمة إعادة وصف النحو العربي بأنظار غربية، وقد انطلق في عمله هذا من منهجية الألسنية التحويلية[1].

وحري بالبيان أن "ميشال زكريا" قد أصدر عددا من المؤلفات تناول فيها هذا المنهج على المستويين النظري والتطبيقي، وتتميز هذه المؤلفات في مجملها بعرضه المفصل للقواعد التوليدية التحويلية، والتمثيل لها من معطيات

[1]: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط2، 1986م، ص7.

اللغة العربية، كما أنه أشار إل مفهوم الجملة عند اللغويين العرب، وقد لخص نظرتهم إليها في التعريف الآتي :(الجملة هي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها)[1].

وبعد أن تعرض مفهوم الجملة عند نحاة العرب، انتقل إلى أقسامها مبينا العلاقة الوثيقة بين الجملة الاسمية والفعلية منتهيا بعد ذلك القول بأنها في حقيقة الأمر قسمًا واحدًا وهو الجملة الفعلية[2].

ومن بين المسائل التي تعرض للحديث عنها:معالجته لقضية الرتبة في اللغة العربية، أدرج ذلك تحت عنوان كبير "ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة،يرى من خلاله أن الترتيب في اللغة العربية ليس ترتيبا حرا بل خاضع لتقنين، وهو يرى أن النمط : (**ف(فعل)+فا (فاعل)+مف (مفعول)**). هو الترتيب الأساسي في البنية العميقة ويبرهن على صحة هذا النمط بأدلة كثيرة، منها أن الأنماط الأخرى تحتاج إلى ضوابط وتحويلات إضافية والأفضل – كما يرى– أن تحتاج القاعدة المقتصدة التي تحتوي على أقل عدد من التحويلات[3].

أما مؤلفات الجملة عنده تقوم على ركنين: ركن إسناد و ركن تكملة:

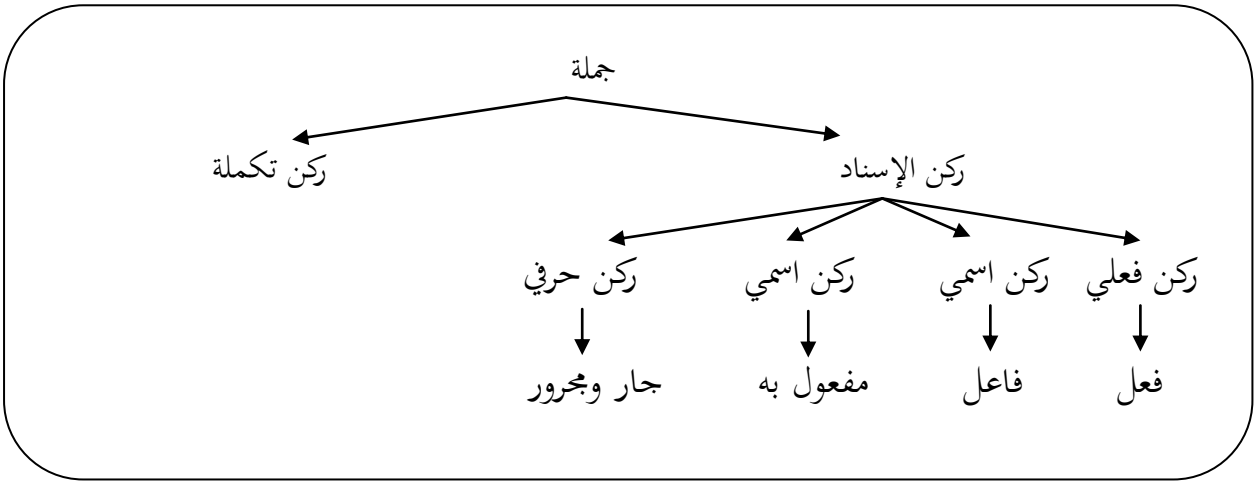

فركن **الإسناد** يتألف من الفعل والفاعل والمفعول به والجار والمجرور المرتبطين بصورة وثيقة بالفعل، كما يمكن إجراء تحويل وذلك بنقل الاسم المجرور لحرف الجر(الركن الحرفي) إلى موقع الابتداء تاركا وراءه ضمير يعود عليه، أما

[1]: المرجع نفسه، ص23.

[2]: المرجع نفسه، ص25.

[3]ينظر : المرجع نفسه، ص من23 إلى 44.

ركن **التكملة** فإنه يتألف من عناصر لا ترتبط بصورة مباشرة بالفعل، وإنما تعود إلى الجملة ككل وفي هذا الركن لا يمكن تحويل جزء منه إلى موقع الابتداء تاركا ضمير، بل يجب تحويله كامل إلى ذلك الموقع[1].

ويمكن أن نمثل لذلك بقوله تعالى: (**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**) فالجار والمجرور(في زينته) ركن تكملة، بوصفها يقعان في موقع الحال وأغلب في الحال أن يكون فضلة؛ لذا يجوز في الكلام: في زينته خرج على قومه، دون أن يترك ضميرًا في الموقع المنقول منه، أما الجار والمجرور(على قومه) فهو من أركان الإسناد؛ إذ يتعلقان بالفعل (خرج) لذا يجوز في الكلام : القوم خرج عليهم في زينته، يترك ضمير في الموقع المنقول منه[2]

يستنتج زكريا أن تحويل ركن التكملة وتحويل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء، يعدان بمثابة الرائد الذي يساعدنا على إلحاق الركن الكلامي (اسمي أوحرفي) بموضعه المناسب، ويصف زكريا البنية العميقة للجملة العربية مستخدما سمات الركن الفعلي التي تبين زمنه، تعدية ولزومه، وما ينتج عنه، ويستخدم سمات أخرى للركن الاسمي تبين تعريفه و تنكيره، إفراده وتثنيته وجمعه، تذكيره وتأنيثه، وسمات أخرى للحرف قريبة من معاني حروف الجر في النحو العربي[3].

ويختم حديثه بتناول موضوع النعت ذاهبا إلى أنه يعمل عمل الفعل في الجملة، ومن أمثلته التي أورد " جاء الرجل القاتل زيدا "، وبنيته العميقة: جاء الرجل الذي قتل زيدا، متكئا على أن الألف واللام في(القاتل) بمعنى الذي قتل[4].

ولا يخفى أن الباحث – **ميشال زكريا** – اعتد النعت وصفا؛ فاشتق منه فعلا، هذا ما يؤخذ عليه حسب – **د–عطا محمد موسى** – ذلك أن الأحكام التي ساقها في مجال الموازنة بين الفعل و النعت جاءت محكومة بفرضية خاطئة مفادها أن النعت هو الوصف، وهو في الحقيقة غير ذلك، فالنعت لا يكون نعتا إلا إذا نعت اسما

[1]: المرجع السابق، ص44.

[2]: ينظر، عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربية، ص85.

[3]: المرجع نفسه، الموضع نفسه ، ص85.

[4]: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص97.

قبله، في حين أن الوصف لا يطلق عند النحاة إلا على المشتقات المعروفة كاسم الفاعل واسم المفعول به والصفة المشبهة ومن هنا جاءت أحكامه مجانبة للصواب[1].

الجملة عند عبد القادر الفاسي الفهري :

وبالانتقال إلى الضفة الأخرى من العالم العربي فإن تجلّيات التوليدية الشمولية تبرز عند عبد القادر الفاسي الفهري الذي اعتقد وجود ضرورة ملحة لإعادة وصف العربية، لأن اللغةالتي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حاليا بعدّ كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية، ويطرح بديلا يقوم على نظر في اللسانيات العربية يكون وفق ثلاثة أبعاد: وصفي تاريخي ابستيمي، وقد استثمر الفهري نتائج اللسانيات النظرية الحديثة في قضايا اللغة العربية والنحو العربي، من خلال سعيه الحثيث لوصفها وصفا دقيقا :صرفا ونحوا ومعجما ودلالة، فاعتنى بالتخطيط اللغوي والتوظيف الحاسوبي للغة العربية، ورأى أنه لا تفاضل بين اللغات، إذ كان اهتمامه في التركيب العربي منصبا على الرتبة في إطار البرنامج التوليدي، متناولا إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية، وإشكال الضمائر والمتصلات انطلاقا من المكونات داخل الجملة، ويرى الفهري بأن النظريات اللسانية يمكن أن تكون بديلا عن النحو العربي، كما يرى أن اللسانيات العربية الحديثة قد أفادت من الخلاف الحاصل مع النحاة القدماء من خلال الاستفادة من بعض آرائهم[2].

[1]: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص254- 255.

[2]: ينظر: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية، ص86.

الفصل الثالث: الجملة في النحو الوظيفي.

المبحث الأول: من النحو العام إلى النحو الوظيفي:

لا يخلو الحديث عن نشأة النحو من ذكر الأسباب التي كانت وراء نشأته، وتكاد كلها تتركز في قضية "اللحن" الذي رآه القدماء خطرًا على العربية وعلى القرآن الكريم، ولابد للباحث من وضع تصور دقيق لمفهومي النحو من جهة، والوظيفة من جهة أخرى، إذ هما من المفاهيم التقليدية التي راودت الفكر اللغوي العربي قديما وحديثا، وتحقيق هذا التصور تعتريه بعض الصعوبة بالنظر إلى الألوان التي أخذها هذان المصطلحان في الثقافتين العربية والغربية، وتقاربهما مع كثير من المصطلحات الأخرى، إذ يشق على المشتغلين في حقل اللغة والمهتمين بها التمييزُ بين النحو ومفاهيمَ أخرى كاللسانيات، هذا من جهة، وبين النحو الوظيفي والتداولية من جهة أخرى، وهذا ما سنحاول معرفة كنهِهِ من خلال التطرق لبعض المفاهيم.

أولا: مفهوم النحو:

النحو **لغة** :هو مصدر من الفعل نحا، ينحو أي هدف وقصد واتجه، والنحو القصد[1].

النحو **اصطلاحا**: لعل أقدم محاولة لتعريف النحو بِعدّه علما ،ما ذكره ابن السراج إذ قال:" النحو إنما أريد أن ينحو المتكلم إذا استعمله كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[2].

كما أن ابن جني قد عرّف النحو تعريفا مباشرا بأنه:" انتحاء سَمت كلام العرب في تصرفه من إعرابه وغيره"[3]، وواضح من هذا التعريف أنه يميز بين نوعين من التناول في دراسة الكلمة ضمن هذا العلم، أولهما "الإعراب" الذي يعني تغير حركة آخر الكلمة بسبب انضمامها إلى غيرها في تركيب معين، وهو داخل في ما اختص بعد ذلك باسم (النحو)، والثاني هو ما يعنى بدراسة بنية الكلمة مفردة، وهو الذي اختص باسم علم (الصرف).

---

[1]: ابن منظور، لسان العرب مادة (ن ح ا) ، ج1، ص437.

[2]: ابن السراج ، أصول النحو، ج1، ص37.

[3]: ابن جني، الخصائص، ج1، ص34.

ثانيا: مفهوم الوظيفة:

الوظيفة هي التمييز بين الكلمات، حيث إن كل تغير صوتي يتبعه تغير دلالي، سواء أكان هذا التغير الدلالي مباشرا مثل المعنى المعجمي، أوغير مباشر، وهناك من قال إن الوظيفة هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أوالصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أوالمنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي[1].

فهي علاقة قائمةٌ بين مكوِّنات الجملة، فمن اللّغويّين الوظيفيين رومان ياكوبسون الذي يذهب إلى أنّ للغةِ وظائفَ متعدّدةً، يُلخِّصُها في ستِّ وظائفَ :الوظيفة المرجعيّة أو الإحاليّة، والوظيفة التّعبيريّة، والوظيفة التأثيريّة، والوظيفة الشّعريّة، والوظيفة الاتِّصاليّة، والوظيفية الميتالغويّة.

وقد جاء "هاليداي" لشرح الأغراض التي يمكن أن تُستعمَلَ اللغة من أجلِها وهي غير متناهية وتختلف باختلاف المجموعات الاجتماعيّة،" فحصر الوظائفَ في ثلاث: هي الوظيفة التّمثيليّة والوظيفة التّعالقيّة والوظيفة النّصيّة، وهي وظائفُ مستقلّةٌ، وتؤول جميعُها إلى وظيفة التّواصل"[2]، على اختلاف فروعِها.

ثالثا: مفهوم الوظيفية.

ظهر مصطلح الوظيفية في اللسانيات مع حلقة براغ، على الرغم من أن مؤسسي حلقة براغ اتخذوا أفكار البنيوية التي جاء بها سوسير منطلقا لدراستهم، إلا أن أهم شيء ركّزوا عليه، وجعلوه محور تحليلهم، هو الوظيفة الأساسية للغة، ألا وهي وظيفة التبليغ والتواصل، «فإن كان دور اللغة هو توفير أسباب التواصل فإنّ دراسة اللغة ينبغي أن تراعي ذلك فكل ما يضطلع بدور في التواصل ينتمي إلى اللغة، وكل ما ليس له هذا الدور فهو خارج عنها»[3].

فاللغة بمفهومها الوظيفي، عند لغويي براغ، تمثل مجموعة من المستويات تنضوي تحت مستويات صوتية ودلالية وتركيبية، ولا يمكن دراسة هذه العناصر إلا في إطار ما تؤديه من وظائف مختلفة، تسهم في تحقيق عملية التواصل.

---

[1]: ينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط،1977،ص203.

[2]: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، 143.

[3]: عبد القادر المهيري،أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990، ص40.

وإذا كان أعلام حلقة براغ قد أفاضوا في شرح الجانب الوظيفي للغة، إلا أن مفهوم الوظيفة لم يتحدد بشكل أوضح، إلا بما جاء به الفرنسي **"أندري مارتيني"** حيث لم تتبلور النظرية الوظيفية في كل مظاهرها مع حلقة براغ وحدها، بل تواصل بناؤها وصقل مبادئها في فرنسا مع **"أندري مارتيني"**. فهو يرى أن «الوظيفة الأساسية للسان البشري هي ما يسمح للانسان أن يبلغ تجربته الشخصية، ويتواصل مع غيره من الناس»[1].وهو بهذا يؤكد على الوظيفة التواصلية للغة، حيث تلخصت أهم المحاور التي تناولها مارتيني في أربع نقط: وظيفة اللغة، التقطيع المزدوج، مفهوم الملائمة، والاقتصاد اللغوي.

فالوظيفية تعد في اللسانيات ذاك الاتجاه اللساني الذي "يربط دراسة العناصر اللغوية المختلفة (الأصوات، الكلمات، التراكيب) بالوظيفة التبليغية، ثم انتقلت إلى اللسانيات التطبيقية، وتعليمية اللغات الحية بصفة خاصة"[2]. فهي ترتكز بشكل كبير على إبراز الوظيفة الإبلاغية للغة.

المبحث الثاني: الوظائف النحوية وأبعادها الدلالية وارهاصات الوظيفية.

أولا: الوظائف النحوية وأبعادها الدلالية:

إن الباحث في أعمال النحاة القدامى يتنبأ إلى أن منهجهم في وصف التراكيب اللغوية في اللغة العربية قام من خلال إفراد كل باب لكل وظيفة، فصّلوا فيه كل قيودها الصرفية والنحوية، وأبعادها المعنوية التي تتفاوت فيها هذه الوظائف: فمنها ما يبرز فيها الجانب الوظيفي أو التركيبي وأخرى يبرز فيها الجانب الدلالي، وثالثة يبرز فيها البعد التداولي، كما نجد وظائف تجمع بين بعدين ووظائف لها أغراض أخرى دلالية مختلفة.

1/ وظائف تركيبية:

إنّ تركيب العناصر وتراتبها يؤدي مجموعة من الوظائف وتكون متبادلة فكل عنصر يقوم بوظيفته اتجاه العناصر الأخرى داخل التركيب، فالمبتدأ فيها يبنى عليه الكلام والخبر هو المبنى على المبتدأ، والفاعل يبنى عليه الفعل المقدم عليه، ويشاركه نائب الفاعل وجزء أساسي بعد حذف الفاعل، والمفعول به يحتاج إليه إذا كان الفعل متعديا.

---

[1]: نجيب بن عياش، المكون الوظيفي في اللغة العربية من الجملة إلى النص، كلية الآداب واللغات سطيف،2013م، ص12.

[2]: يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتورة، جامعة منتوري قسنطينة،2005، 2006 ص08.

2/ الوظائف الدلالية.

لكل حكم لغوي معنى دلالي يضفيه على اللفظ، فكل كلمة أو عنصر من العناصر المركبة للجملة إلا وله وظيفة دلالية يؤديها فمثلا الخبر يَصير به المبتدأ كلاما، والفاعل هو من قام بالفعل، والمفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، والمفعول المطلق يؤكد الفعل، أو يبين نوعه أو عدده، والمفعول لأجله هو علة الفعل وسببه والمفعول فيه هو الزمان أو المكان الذي وقع فيه الفعل، والحال يبين هيئة صاحبه والتمييز يرفع الإبهام في الجملة والنعت يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به...

3/ الوظائف التداولية.

فالمبتدأ به يعرف المخاطبين، والخبر تؤدى به فائدة السامع، والتمييز تنبيه المخاطب على المراد بالنص على أحد محتملاته، والمنادى طلب إقبال المخاطب بحرف ناب عن الفعل، والتوكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الاحتمال في التأويل[1].

بتعاضد هذه الوظائف جميعها والاختيار المناسب للألفاظ، ينتج لنا تركيب نحوي دلالي تداولي صحيح يؤدي المعنى المقصود المراد ايصاله في المقام المناسب، فلإفهام الجيد لابد من مراعاة كل هذه الوظائف في سياقها المناسب.

ثانيا:التركيب في المناهج اللسانية:

ظهرت مناهج لسانية عديدة على اختلاف منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية، نشأت على أعقاب المنهج التقليدي وأعادت النظر في مقولات المنهج التاريخي المقارن.

فظهر في بادئ الأمر المنهج **البنيوي الوصفي** وقد أبدى اهتمامه بالمادة اللغوية فقط جاعلا من الدرس اللساني مجموعة من الخطوات التحليلية لوصف التراكيب اللغوية ولم يحفل بطرائق التوليد اللغوي، كما أنه أبدى اهتماما ضعيفا بوظائف المكونات داخل الجملة.

[1]: عبد الحميد السيد ،راسات في اللسانيات العربية، ص121-122.

أما المنهج **التوليدي التحويلي** أقام مبادئه على وصف الظاهرة اللغوية وصفا دلاليا، حيث يَرُدُّ بنيتها السطحية المنجزة فعلا إلى بنية عميقة، دون اعتبار البعد الخارجي أو السياقي للظاهرة من موقف المتكلم والمخاطب والظروف الكلامية التي تكتنفها.

إذ فرض التطور الحاصل في علم الدلالات على الباحثين اعتبار العناصر الدلالية جزء أساسي في وصف الظاهرة اللسانية وتغييرها، هذا ما استدعى إدخال عدد ليس بقليل من المعطيات اللغوية، وطرح قضايا معرفية ونظرية جديدة، تعالج القصور أو تسدّ الثغرات التي لم ينتبه إليها منهج التحويل، فهو « لم يوجه الاهتمام الكافي على إثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، كما أنه جعل النحو عملية آلية تولد التراكيب بواسطة قواعد تحويلية فحسب، حيث لم يقدم أي تبرير وظيفي لحدوث هذه التحولات في مراحل مختلفة من توليد الجملة ولا سيما الجانب التداولي»[1].

ثم **جاء المنهج الوظيفي** نقيض للمنهج التحويلي محاولا تفسير اللغة من جوانب عديدة، «فالوظيفية نظرية في اللغة تعطي جلّ عنايتها لوظائف المكونات في الجملة وهي تستند إلى البعد التداولي للغة بحكم أنها وسيلة تواصل»[2].

ويتميز الاتجاه الوظيفي – من بين الاتجاهات الأخرى– بأنه يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر،بمعنى أنه يجمع بين الوظائف اللغوية النحوية التي تؤديها العناصر باعتبار السياق الذي تمّ فيه هذا الأداء اللغوي، على عكس كل من المنهجين البنيوي والتحويلي، لذلك نجد الوظيفيين يبحثون في الأشكال الدلالية، ويتخذون المقام وسيلة لمعرفة الأبعاد المعنوية والدلالية، وينظرون في القول، مقابل انكباب البنيويين والتحويليين على الأشكال الدالة واهتمامهم بالنظام اللغوي وبحثهم عن الجهاز المختفي وراء القول، فمثلا إذا قلنا:

سمع علي الكلام.

سمع الكلام علي

---

[1]: بتصرف عن المرجع السابق، ص138،139.

[2]: يحي أحمد، الإتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، العدد3، الكويت، 1989م، ص70،71،72.

الكلام سمع علي.

الكلام سمعه علي.

فهذه التراكيب يعدها الوظيفيون تراكيب مختلفة لأنها تؤدي وظائف مختلفة بحيث يغدو كل تركيب تعبيرا عن اختيار لغوي يناسب سياق التلفظ ويحقق أهدافا تواصلية محددة، فكل تركيب يركز على جانب معين من الحدث ولذلك فإنّ هذه الجمل لا تعد مترادفة، بل كل تركيب من هذه التراكيب له قوة تعبيرية متميزة مستمدة من الدور الذي يؤديه كل أسلوب في الحياة الاجتماعية.

فهي بالنسبة إليهم مفاهيم أولية؛ «لم تولد في المواقع المحددة لها، إذ ليست مشتقّة من بنيات أخرى بالنقل أو التقديم أو التأخير، أو غير ذلك، ويرتبط هذا بالفرضيات النفسية حول انتاج الكلام وفهمه، وهذه مرتبطة بالظروف الخارجية الملابسة التي تشكل بنية التراكيب بداية»[1]، أي تنتجها كما ترد صورتها حال النطق بها، فليس ترتيب مسبق تتم إعادة ترتيبه، فالتركيب الثاني يعالجه الوظيفيون على أساس توسط المفعول به بين الفعل والفاعل وهو يحتل بذلك وظيفة المحور؛ وهي وظيفة تداولية تستند للمحدث عنه داخل الجملة بقصد الاهتمام والعناية به وتزداد هذه العناية في المثالين الثالث والرابع، على نقيض ما يراه التحويليون الذين ينظرون إلى التراكيب الثلاثة بأنها متفرقة من الأول، وأمكن إنتاجها وتوليدها من بنية عميقة يُحوّلها المتكلم إلى بنية سطحية وفق قواعد التحويل المعروفة ولذا تعدّ من هذا المنظور مفاهيم وتراكيب مترادفة.

ثالثا: المنظور الوظيفي وأنظاره:

إنّ دراسة التراكيب اللغوية بمعزل عن محيطها وعدم مراعاة السياق الذي وردت فيه، لا يحقق أهداف التعبير والتواصل وغاياتهما، ولا يفرق الأداءات المختلفة عن بعضها لأن اللغة واقع حي، وأبنيتها تحدد أولا على أساس أنها علاقات وأنظمة داخلية تتأثر بما يكتنفها من مؤثرات خارجية، ثمّ على أساس أنها وسيلة للتواصل.

[1]: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص140.

«فقد حوّلت الوظيفية وجهة البحث من موضوع المعرفة، المتمثل في اعتبار اللغة تراكيب ودلالات إلى فاعل المعرفة المتمثل في اعتبار اللغة خطابا وتلفظا وإنجازا، أي حولته في نهاية الأمر إلى وجود الانسان في لغته»[1].

ففي حين كان ينظر للغة على أنها تركيب يعطي دلالة، أصبحت خطابا وتلفظا وانجازا تسري فيه روح الانسانية، هذا ما يتلخص بأن الخطاب ابن بيئة معينة، فالسياق الذي تجري فيه الأحداث وتنجز فيه التراكيب هو الذي يبين المعنى المقصود من خلال الخطاب المقدم.

وهكذا جاءت بداية الدرس اللساني الغربي الوظيفي مع **مدرسة براغ**، التي بلغت أوج نشاطها في القرن الماضي "1940م" والتي تتميز بإلحاحها على دراسة وظائف اللغة، وقد نحى هذا الإلحاح وجهتين أولهما: وظيفة اللغة وهي التواصل، وثانيهما: الوظائف التي تؤديها مستويات اللغة.

فالمنظور الوظيفي للجملة يعدّ من أهم توجهات هذه المدرسة حيث تتكون الجملة في إطاره من قسمين المسند والمسند إليه في النسق المألوف المحايد للجملة، وهو النسق الذي تأتي فيه عناصر الجملة على الأصل في مفهوم هذا المنظور ويتغير هذا النسق بقصد العناية والاهتمام أو بهدف التركيز على عنصر معين بالتقديم والتأخير في عناصر الجملة.مثل قولنا:

- وصل الوفد الدبلوماسي الجزائري إلى مقر السفارة اليوم.....01
- الوفد الدبلوماسي الجزائري وصل إلى مقر السفارة اليوم.....02

فالمسند والمسند إليه في المنظور الوظيفي التداولي يختلف مفهومهما عنه في النحو العربي، فهما مستعملان هنا باعتبار عنصر المعلومات، فالمسند أوالموضوع: ما كان معلوما لدى السامع في مقام تواصلي؛ فالمسند إليه: ما يضيفه المتكلم من معلومات جديدة تسهم في تنامي الخبر. فالمثال الأول جواب عن سؤال من وصل إلى مقر السفارة اليوم؟، والمثال الثاني جواب عن: أي وفد وصل إلى مقر السفارة اليوم؟[2].

[1]: عثمان بن طالب، البراغماتية وعلم التراكيب، مركز الدراسات والأبحاث الجامعة التونسية، العدد2، المطبعة العصرية، تونس، 1986م،ص125.

[2]: بتصرف عن : يحي أحمد، الإتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص77.

أما الجملة ضمن أطر هذا المنظور وبعد إدراج مفهوم دينامية الاتصال – وهي خاصية من خاصيات الاتصال، تتجلى في سياق تنمية المعلومات التي يُراد التعبير عنها تتكون من مسند يعبر عن أقل درجة في الرسالة اللغوية، والمسند إليه: يشكّل المعلومة الجديدة فيها، والوحدة الانتقالية، وتمثل العناصر الإضافية اللازمة لاستقامة الجملة أو ما يعرف عند البلاغيين العرب بمتعلقات المسند والمسند إليه[1].

ولكي تحدد هذه المكونات – ضمن هذا التوجه- لا بد من اعتبار نسق الجملة، أي كيفية ترتيب الأجزاء فيها، والسياق الخارجي، والبنية الدلالية للجملة.

أما **مدرسة فيرث** فكان أهم مفهوم جاءت به هو "سياق الحال" الذي يمثل مجموعة العناصر المكونة للموقف الكلامي فالجملة تكتسب دلالاتها من ملابسات الأحداث وسياقها، ويركز هذا النحو على الجانب الوظيفي للغة، ويجعل همّه تصنيف الوظائف النحوية ضمن نظام يبيّن استعمالاتها[2].

من ذلك مثلا، ما جاء في باب التعدي واللزوم:

شرح	المعلم	الدرس	01.....
↓	↓	↓	
حدث	عامل	هدف تجاوز إليه النشاط	

مرض	مدير	المدرسة	02.....
↓	↓	↓	
حدث	متقبل	نشاط قاصر	

وواضح أن نمط التعدي واللزوم في هذا النحو يتمثل في العلاقات بين النشاط والمشاركين، فحين ينحصر النشاط في الفاعل أو على المتقبل فهو نشاط قاصر، وحين يجاوز النشاط العامل إلى عنصر آخر فهو نشاط مجاوز.

[1]: ينظر عبد الجميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص142،141.

[2]: المرجع السابق، ص143.

هذا أهم ما جاءت به كل من مدرستي "براغ" و"فيرث"، في ميدان النحو الوظيفي.

مفهوم الجملة في المنظور الوظيفي التداولي العربي:

إن الحديث عن هذا الاتجاه في اللسانيات العربية هو حديث مباشر عن الباحث اللساني المغربي "أحمد المتوكل" الذي تقفى خطوات نظيره الهولندي" سيمون ديك Dik Simon " في النحو الوظيفي من حيث تركيزه على الجانب التداولي دون إهمال الجانب التركيبي والدلالي، حيث اعتمد مقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية، وقد عرّف المتوكل الجملة بأنها «كل عبارة لغوية تمثل حملا(نوويا أو موسعا)، ومكوناً (أومكونات) خارجيا، فالجملة هي مقولة تعلو الحمل إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكون خارجي(أومكونات خارجية)»[1].

وقد صاغ المتوكل القدرة التواصلية نموذجا لمستعمل اللغة الطبيعية في شكل جهاز متكون من خمسة قوالب؛ "القالب النحوي والمنطقي والمعرفي والإدراكي والاجتماعي، وكل قالب يشكل نسقا من القواعد"، فلتحقيق الكفاية التداولية يقترح النحو الوظيفي المستويات التمثيلية لهذه الوظائف كما يأتي:

أ .مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية هي: المنفذ"منف"، المتقبِل"متق"، المستقبل"مستق"، المستفيد"مستف"...

ب .مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية: وهما وظيفتا الفاعل"فا"، والمفعول"مف".

ج .مستوى لتمثيل الوظائف التداولية: كوظيفة المبتدأ ووظيفة البؤرة ووظيفة المحور ووظيفة الذيل ووظيفة المنادى، إذ تنقسم إلى وظائف خارجية وهي المبتدأ والذيل والمنادى، ووظيفتين داخليتين هما البؤرة والمحور"[2].

وتتميز الوظائف التداولية بخاصية تميّزها من الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية، فهي مرتبطة بالمقام، أي أن تحديدها لا يمكن أن يتمّ إلا انطلاقا من الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة.

وتشتق الجملة، وفق هذا النحو، بواسطة بنيات ثلاث،هي البنية الحملية (الدلالية)، والبنية الوظيفية والبنية المكونية. وتتكون البنية الحملية من أطر حملية (أصول) كالفعل، وأطر (حدود) هي سائر الكلمات في الجملة، وباسخدام قواعد تكوين المحمولات يتم تكوين "أطر حملية نووية" تشتمل على الحدود والموضوعات، أما الحدود

[1]: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، 1987، الرباط، ط1، ص27.

[2]: ينظر: المرجع نفسه، ص من101 إلى 104.

للواحق فتكونها قواعد توسيع الأطر الحملية، ثم تقوم قواعد إدماج الحدود بدمج الحدود في المحلات وفقا لقيود الانتقاء؛ ليتم بذلك تكوين البنية الحملية التي تتضمن الوظائف الدلالية[1]، والمخطط التالي توضيح لذلك:

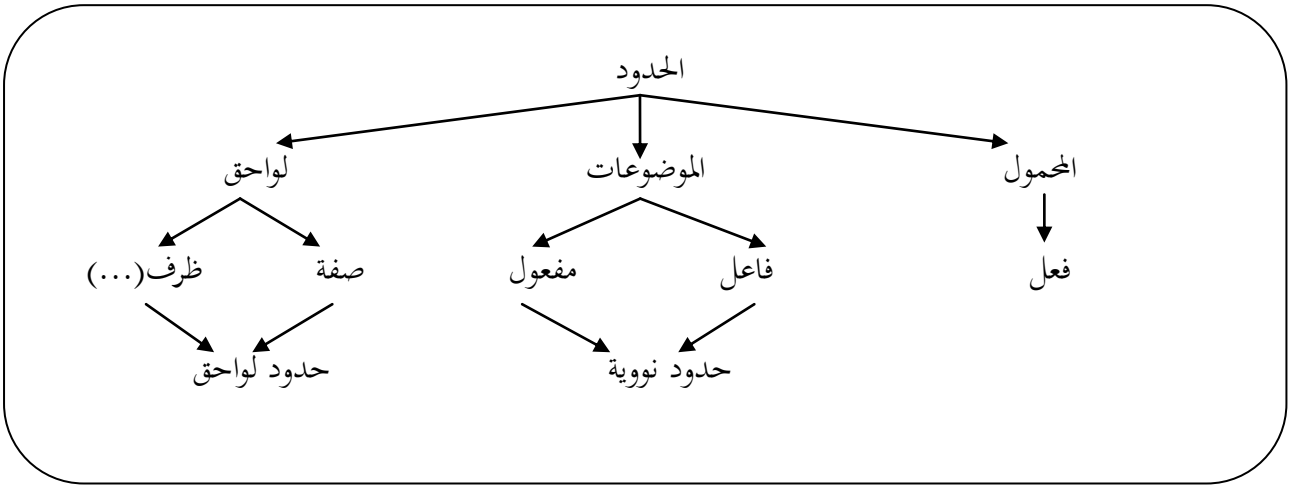

والجملة التالية تمثيل لهذه الوظائف:

الجملة:	**شرب**	**خالد**	**شايا**	**صباحا".**
المستوى التركيبي:	**فعل**	**فاعل**	**مفعول**	
المستوى الدلالي:	**واقعة**	**منفذ**	**متقبل**	**زمان**
المستوى التداولي:		**محور**	**محور**	**بؤرة**

ولابد أن تراعى البنيات الثلاث في اشتقاق الجملة: البنية الحملية والبنية الوظيفية والبنية المكَونِيَّة، ويتم بناء هذه البنيات عن طريق ثلاث مجموعات من القواعد: الأساس وقواعد إسناد الوظائف وقواعد التعبير، فالجمل في ظل هذا الاتجاه إما جملٌ ذات مَحمُول فعلي، أو جملٌ ذات محمول غير فعلي (أي محمولها مركب صفي، أو مركب اسمي، أو مركب حرفي، أو مركب ظرفي)، وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعلي إلى جملة تشتمل على

[1]:عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص144،145.

رابط (كان) وجملة لا تشتمل على رابط، ومنه يستقرّ المتوكل على ثلاثة أنواع من الجملة: الجمل الفعلية، والاسمية، والرابطية[1].

يظهر أنّ المتوكل قد حاول إبراز بعض المفاهيم والتحليلات للجملة في النحو الوظيفي العربي من خلال مشروعه الذي سعى فيه لمحاورة التراث اللغوي القديم واستثماره عن طريق نظريات اللسانيات الوظيفية التداولية والنحو الوظيفي، وقد استطاع تجاوز الصراع المفتعل بين التراث اللغوي واللسانيات، للوصول إلى استراتجية تعليم وتعلم اللغة العربية واستثمار نتائجه في المجالات الحيوية كالتواصل بمختلف أنماطه وتعليم اللغات وترجمتها، كما أصبحت غايته مع تطور النحو الوظيفي تهدف إلى مدّ الجسور بين الجملة والنص لرفع التعارض بين لسانيات الجملة ولسانيات النص أو بين نحو الجملة ونحو النص أو بين قالب الجملة وقالب النص، لذا يتضح لنا أنّ الجملة العربية ما تزال تستثمر النظريات الحديثة والمعاصرة، وخطت خطوات كبيرة مع النحو الوصفي والنحو الوظيفي التداولي انطلاقا من النظريات والعلوم اللسانية والتداولية المعاصرة للخروج بنحو عربي يساير روح العصر ويخدم اللغة العربية ويحفظها من الانحطاط.

الكفايات في النحو الوظيفي:

يسعى النحو الوظيفي من خلال الوصف اللغوي إلى تحقيق كفايات ثلاث:

أولا: الكفاية النمطية: يتجسد هذا المبدأ في كون "النحو الوظيفي يسعى إلى أن يكوّن نظرية لسانية تصف اللغات الطبيعية في إطارها من جهة نظر وظيفية، أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محددة (جزئياتها على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها[2].وهذا يعني أن النحو الوظيفي يسعى إلى أن يكون نظرية عامة تنطبق على مجموعة من اللغات الطبيعية المتباينة كما أنه يعتمد على كليات وظيفية دلالية وتداولية على حساب الوظائف التركيبية فكل اللغات تشترك في مفاهيم دلالية واحدة

[1]: أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط ، دط، 1987م، ص41.

[2]: علي أيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي الأسس المعرفية والديداكتيكية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006، ص50.

كمفهوم:"المنفذ، والزمان، والمكان"، ومفاهيم تداولية مرتبطة بأوضاع مقامية تخاطبية لا تخلو منها لغة من اللغات كالمحور والبؤرة والذيل والمبتدأ....

ثانيا: الكفاية التداولية: فنظرية النحو الوظيفي هي سبيل اللسانيات التداولية، لذا فإنّه يرى أنّ "الثنائية المعرفية (قدرة، إنجاز) يجب إعادة تعريفها فقدرة المتكلم من حيث منظور النحو الوظيفي قدرة تواصلية بمعنى أنها معرفة القواعد التداولية، بالإضافة إلى القواعد التركيبية والدلالية والصوتية التي تمكّنه من الإنجاز في طبقات مقامية معينة وتحدد تحقيق أهداف تواصلية محددة[1].

لا يعتمد النحو على سلامة بناء الجمل والنصوص بل يتجاوز ذلك إلى ضمان قبول نجاح هذه الجمل والنصوص في الموقف التبليغي، وقد خصّص هذا النحو مسوى تمثيليا للوظائف التداولية كوظيفة المحور والبؤرة والذيل والمنادى هذا إضافة إلى مستوى للوظائف الدلالية كوظيفة المنفذ والمستقبل، والمستفيد.....والوظائف التركيبية كوظيفة الفاعل والمفعول.

ثالثا: الكفاية النفسية: تعتمد نظرية النحو الوظيفي إلى ما توصلت إليه الأبحاث النفسية بمختلف مجالاتها خاصة مجال علم اللغة النفسي، وذلك سعيا وراء تحقيق الكفاية النفسية والتي يوضح مفهومها "سيمون ديك"بالشكل التالي:«نقسم النماذج النفسية إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم، تحدد نماذج الانتاج كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها في حين تحدد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها»[2].

أساسيات النظرية الوظيفية:

أولا: البنيات الوظيفية

تمثلت البنيات الوظيفية في ثلاث بنيات وهي:

البنية الحملية: سميت هذه البنية بالحملية نسبة إلى الحمل، وهو إنتاج وإسناد المحمول والذي يقابله في النحو العربي، المسند إلى عدد من الحدود أو الموضوعات ، ونجد أحمد المتوكل يسميها بالخزينة وهذه البنية الحملية متكونة

[1]: المرجع السابق، الموضع نفسه ،ص50.

[2]: المرجع نفسه، نفس الصفحة 50.

من عنصرين هما: المعجم وقواعد المحمولات والحدود الأصول في حين تتكفل القواعد بتكوين الحدود والمحمولات باشتقاق الأطر الحملية للمحمولات والحدود.[1]

البنية الوظيفية: تعد هذه البنية الرابط بين البنية الحملية والمكونية، والتي تفترض أنّ الربط بينهما يتمّ عبر الوظيفة مستقلة يمثل فيها لنوعين من الوظائف: الوظائف التركيبية (الفاعل، المفعول)، والوظائف التداولية (المحور، البؤرة) ومن هذا السبب جاءت تسميتها بالوظيفية، وهذا المصطلح "الوظيفية" واكب مفاهيم مختلفة ويمكن أن ترجع هذه المفاهيم إلى مفهومين هما: "الوظيفة كعلاقة والوظيفة كدور". فالمقصود بالوظيفة كعلاقة هو العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات داخل التركيب الاسمي أو الجملة، أما الوظيفة كدور فهي تخص اللغة بوصفها نسقا كاملا[2].

البنية المكونية:يقصد بها البنية الصرفية والتركيبية ويتم بناء هذه البنية عن طريق إجراء النسق من القواعد يعني (قواعد التعبير) والتي يطبق طبقا للمعلومات وتوفره في البنية الوظيفية.

وشمل نسق التغيير مجموعة القواعد الآتية:

- قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية.
- قواعد موقعة.
- قواعد إسناد النبر والتنغيم.
- قواعد صياغة الحدود.
- قواعد صياغة المحمول.

[1] ينظر المرجع السابق، ص52،53،60.

[2]: ينظر المرجع نفسه، ص67،68،69.

ثانيا: الوظائف التداولية:

ويمكن تلخيصها في النقط التالية:

مفهوم البؤرة: يرى سيمون ديك بأنّ البؤرة هي:« الوظيفة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة»[1]،والتي يعتقد المتكلم أنها أحرى أن تدرج في مخزون معلومات المخاطب.

وهذا يعني أن المعلومة البؤرية تنتمي إلى الحيز الذي يشكل الفرق بين مخزون المتكلم ومخزون المخاطب وانطلاقا من هذا فإن النحو الوظيفي ميز بين نوعين من البؤرة، بؤرة جديد وبؤرة مقابلة، فبؤرة جديد هي البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجعلها المخاطب أما بؤرة مقابلة فهي البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التيبشك المخاطب في ورودها[2].

مفهوم المحور: عرفه سيمون ديك بأنه وظيفة تداولية تسند إلى الذات (بالمعنى الواسع) التي تشكل محط خطاب ما، ويرى أنّ المحور وظيفة تداولية لأنه يسند إلى مكوّن ما بمقتضى الوضع التخابري القائم في طبقة مقامية معينة.

مفهوم المبتدأ: عرفه سيمون ديك على أنه:« ما يحدد الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا؛ أي أنّ الحمل هو المتحدث به عن المبتدأ»[3].

مفهوم الذيل: يعرّف هذا المصطلح على أنه «العنصر الذي يحمل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها»[4]، فهو يأتي دائما مؤخرا عن الحمل، والغرض من إيراده مؤخرا هو أنه يؤتى لاستدراك على معلومة سابقة واردة في الحمل، ومن هذا نجد أنواع الذيل مثل: ذيل توضيح، ذيل تصحيح...

مفهوم المنادى: «وظيفة تستند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين»[5].

---

[1]: ينظر أحمد المتوكل،اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد، 2010م. ص148.

[2]:ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) مكتبة الأمنية، الرباط، المغرب .ص من 111 إلى 116.

[3]: ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، 1986م ص73،76.

[4]: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1، دار البيضاء، المغرب، 1985م، ص147.

[5]:ينظر: زايدي بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة، أطروحة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة باتنة، 2014/2013، ص204،205.

أنواع الجملة في النحو الوظيفي:

الجمل في النحو الوظيفي نوعان وذلك بحسب عدد المحمولات التي تتضمنها وتحتويها الجملة وهما:

الجملة البسيطة: وهي التي تتكون من حمل واحد يتضمن محمول فعلي أو اسمي ونذكر بعض الجمل البسيطة الفعلية مثل: سافر علي البارحة إلى العاصمة، وأيضا نذكر جملا بسيطة ذات محمول اسمي نحو: علي أستاذ، علي سافر اليوم، بل خالد، أمّا النوع الثاني من الجمل في النحو الوظيفي وهي **الجملة المركبة:** هي التي تتضمن حملين فأكثر مرتبط فيما بينها ببعض الروابط البنيوية، أو تكون مستقلة.

ويمكن تقسيم الجمل المركبة إلى جمل مستقلة وجمل مدمجة ونذكر بعض الأمثلة من الجمل المستقلة مثل:

- المقبلة – أظن– فاطمة.
- كان أبو هند– رحمه الله– رجلا تقيا.

أمّا الجمل المدمجة والتي يشكل فيها كل حمل حدا موضوعا[1]، أو لاحقا بالنظر إلى الحمل الرئيسي مثل:

- بلغني أنك مسافر.
- عرف علي أن صديقه كان مريضا.

والمخطط التالي يوضح لنا أنواع الجملة وأنماطها بوضوح:

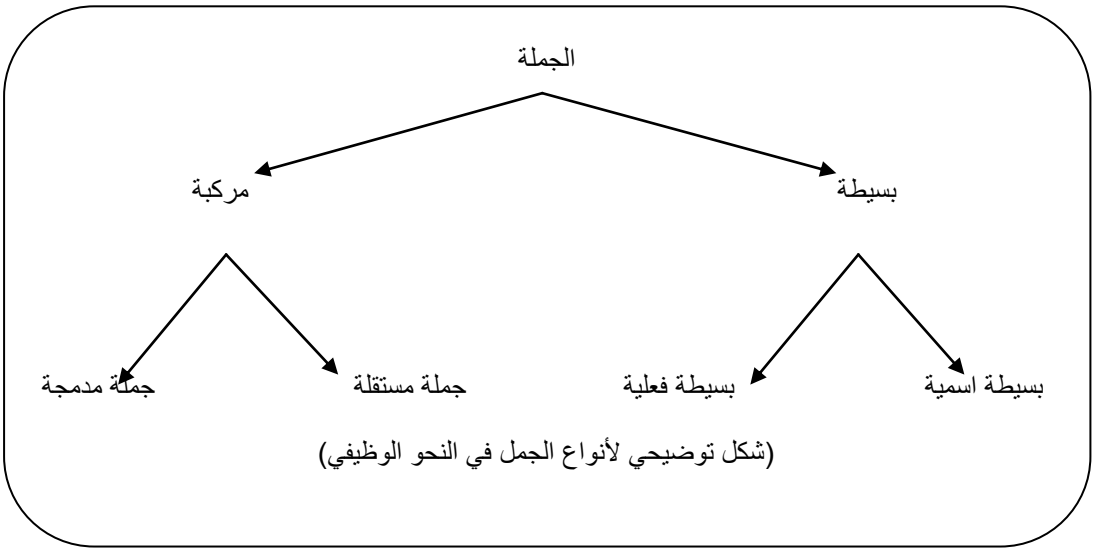

(شكل توضيحي لأنواع الجمل في النحو الوظيفي)

[1]: ينظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ط1988،1، ص34.

دراسة وتحليل الجملة العربية من منظور النحو الوظيفي:

بما أن المحور الأساسي لهذا البحث هو الجملة العربية، كونها قاعدة تواصلية باعتبارها صيغة جاءت ملبية للمقام، صرفنا النظر إليها لإدراج قواعد النظرية الوظيفية.

ولدينا بعض الأمثلة لتطبيق قواعد النحو الوظيفي على الجملة العربية، جاءت كالتالي:

- شرب محمد عصيرا البارحة. 01
- سافر علي البارحة إلى العاصمة. 02
- محمد، أبوه مريض. 03
- جاءت أخته اليوم، خالد. 04

التحليل:

النموذج الأول:

شرب محمد عصيرا البارحة.

الحمل= محمول + موضوع ⟵ بنية حملية.

شرب = محمول.

محمد = موضوع1.

عصيرا = موضوع2.

البارحة = موضوع.

شرب محمد عصيرا البارحة ⟵ حمل

فعل + فاعل + مفعول + زمان ⟵ وظائف تركيبية.

محمول + منفذ + متقبل + ظرف ⟵ وظائف دلالية.

محور + بؤرة + Ø + Ø ⟵ وظائف تداولية.

- وظائف تركيبية + وظائف دلالية ⟵ بنية وظيفية.
- وظائف تداولية ⟵ بنية مكونية.

- بعد هذا التحليل للجملة يمكن تمثيله في مخطط توضيحي كالتالي:

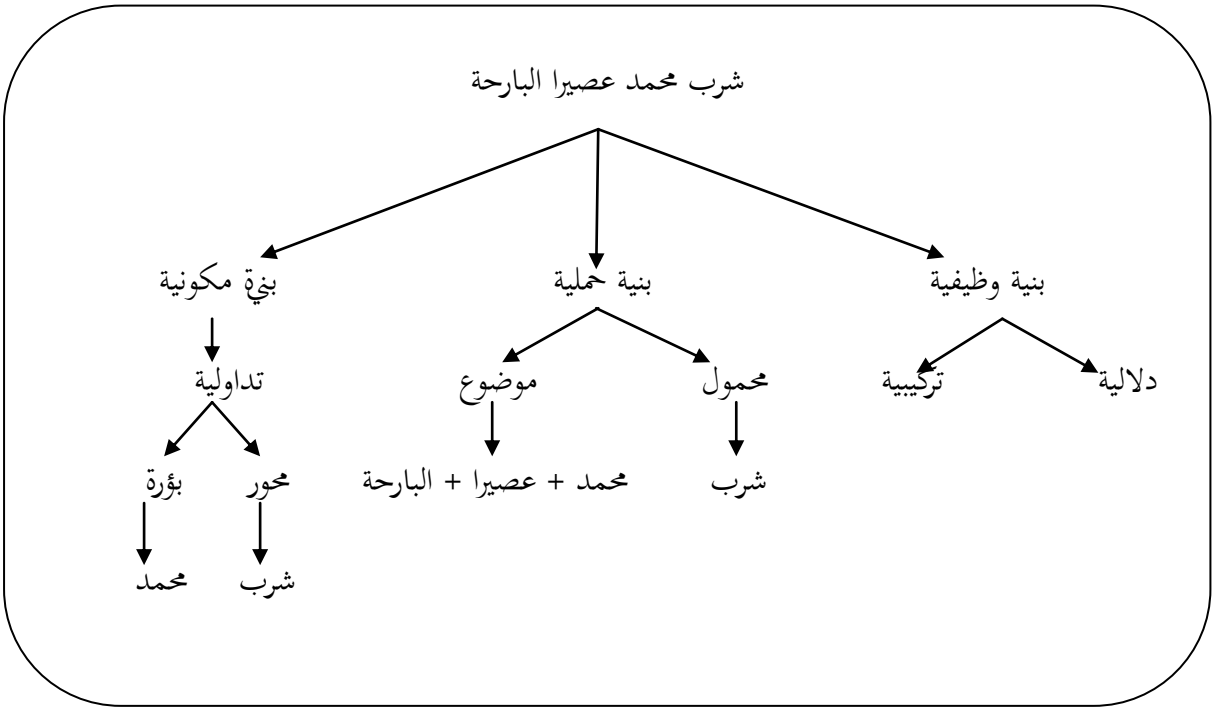

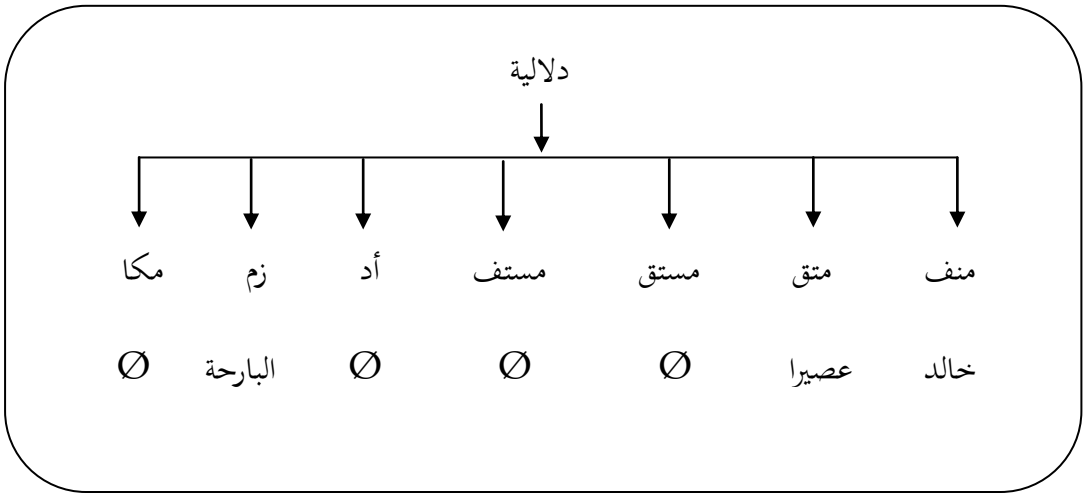

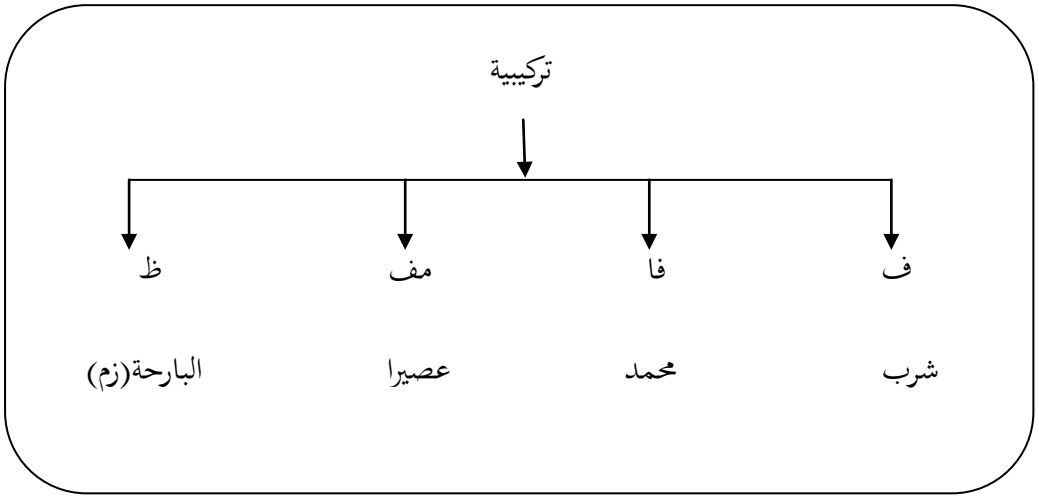

النموذج الثاني:

سافر علي البارحة إلى العاصمة.

تسمى هذه الجملة في النحو الوظيفي بالحمل والتي تتكون من محمول واحد وعدة موضوعات، وهذا المحمول هو سافر والموضوعات هي علي(موضوع1) والبارحة (موضوع 2).

إذن: محمول + موضوع1 + موضوع 2 ⟵ بنية حملية.

أما الوظائف التركيبية والدلالية في هذا الحمل يمكن تحديدها على هذا النحو

سافر علي البارحة إلى العاصمة ⟵ حمل.

فعل + فاعل + زمان + أداة + مكان ⟵ وظائف تركيبية.

محم + منف + ظرف + أد + ظرف ⟵ وظائف دلالية.

محور + بؤرة + Ø + Ø + Ø ⟵ وظائف تداولية.

- وظائف تركيبية + وظائف دلالية ⟵ بنية وظيفية.
- وظائف تداولية ⟵ بنية مكونية.

من خلال هذا التحليل للجملة العربية تمّ تحديد مكونات الجملة مع بنياتها الوظيفية والدلالية والمكونية، أذ يمكن أيضا تلخيص هذا التحليل في المخطط التالي:

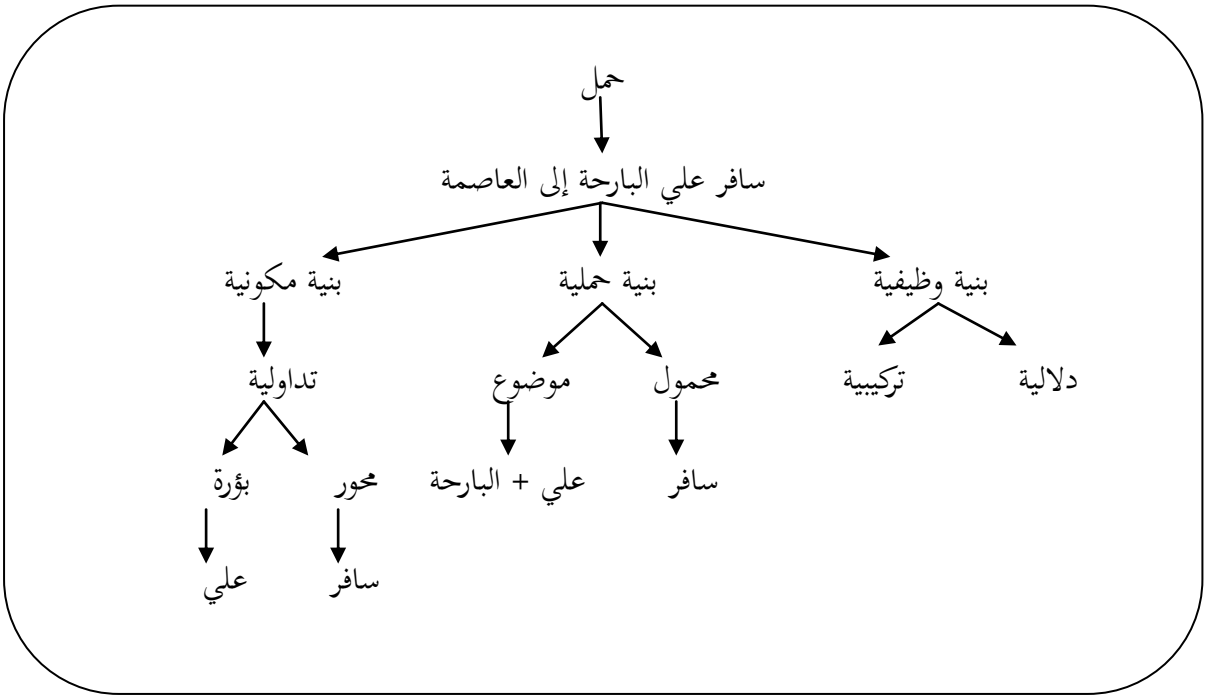

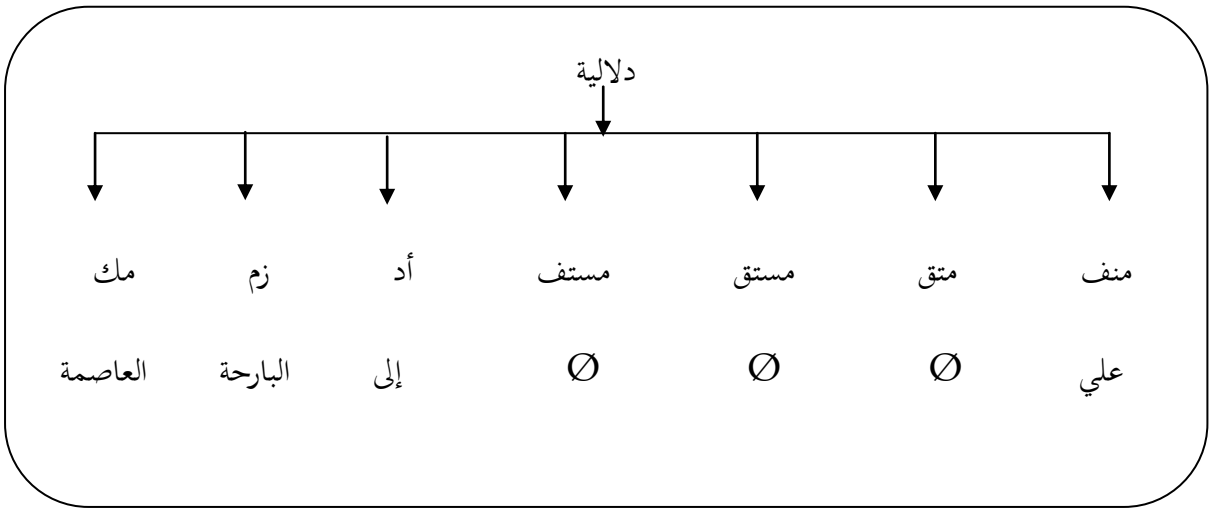

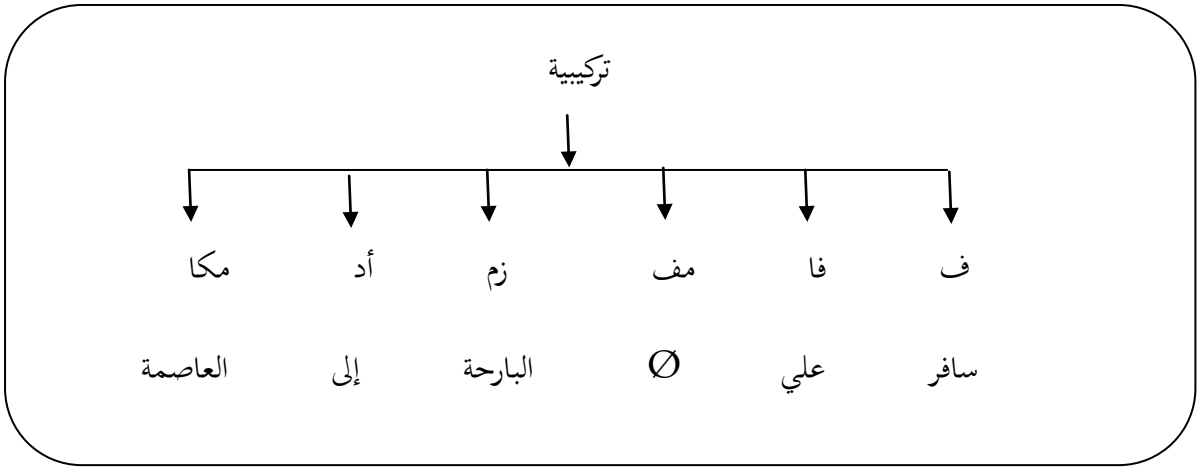

النموذج الثالث:

زيد، أبوه مريض.

هذه الجملة يقابلها مصطلح الحمل في المحو الوظيفي حيث يتكون من مبتدأ (زيد) ومحمول (أبوه) وموضوع (مريض).

فبعد تحديد المحمول والموضوع يمكن تحديد أيضا البنيات والوظائف لهذا الحمل كما يلي:

زيد، أبوه مريض ⟵ حمل

مبتدأ + محمول + موضوع ⟵ بنية حملية.

مبتدأ، محور + بؤرة ⟵ وظائف تداولية ⟵ بنية مكونية.

نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن في الجملة الاسمية لا توجد وظائف تركيبية ودلالية عكس الجملة الفعلية التي توجد فيها كل الوظائف كما مثّلنا لها.

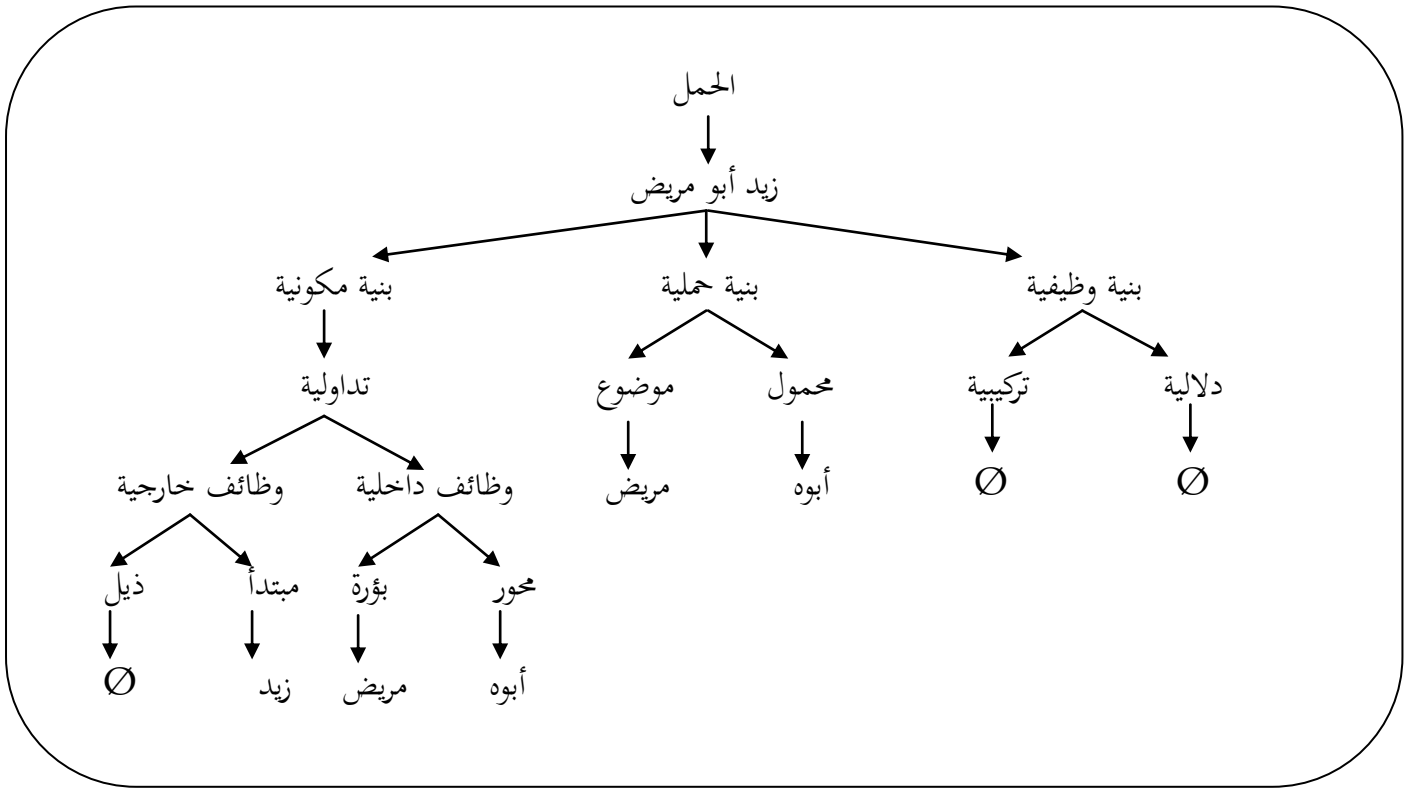

النموذج الرابع:

جاءت أخته اليوم، خالد.

هذا الحمل يتكون من محمول وموضوعات، فالمحمول هو (جاءت)، وموضوع1(أخته)، وموضوع 2 (اليوم)، وهذا الحمل له وظائف وبنيات نحددهاكما يلي:

جاءت أخته ليوم، خالد.

محم + مض1 + مض2 ، خالد ⟵ بنية حملية.

فعل + فاعل + مف + زمان، خالد ⟵ وظائف تركيبية.

محم + منفذ + متقبل + ظرف، خالد ⟵ وظائف دلالية.

محور + بؤرة + Ø + ذيل ⟵ وظائف تداولية.

- وظائف تركيبية + وظائف دلالية ⟵ بنية وظيفية.
- وظائف تداولية ⟵ بنية مكونية.

ملاحظة: إنّ المبتدأ يأتي دائما في الجملة الاسمية في بداية الحمل على اليمين، أمّا بخصوص الذيل فيأتي في الجملة الفعلية في نهاية الحمل على اليسار، وهما مكونان خارجيان، أمّا المكونان الداخليان: المحور والبؤرة.

يمكن تمثيل هذا الحمل- جاءت أخته اليوم، خالد- من خلال المخطط الآتي للتوضيح أكثر:

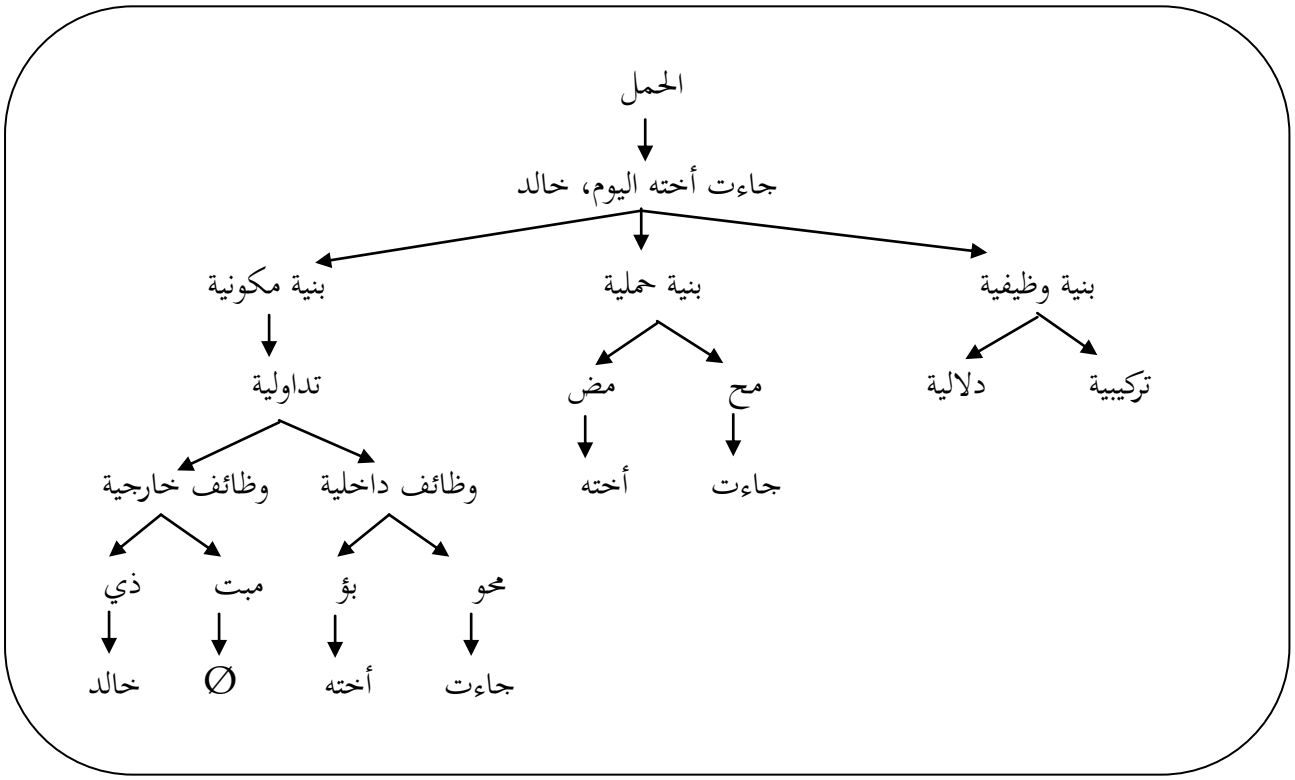

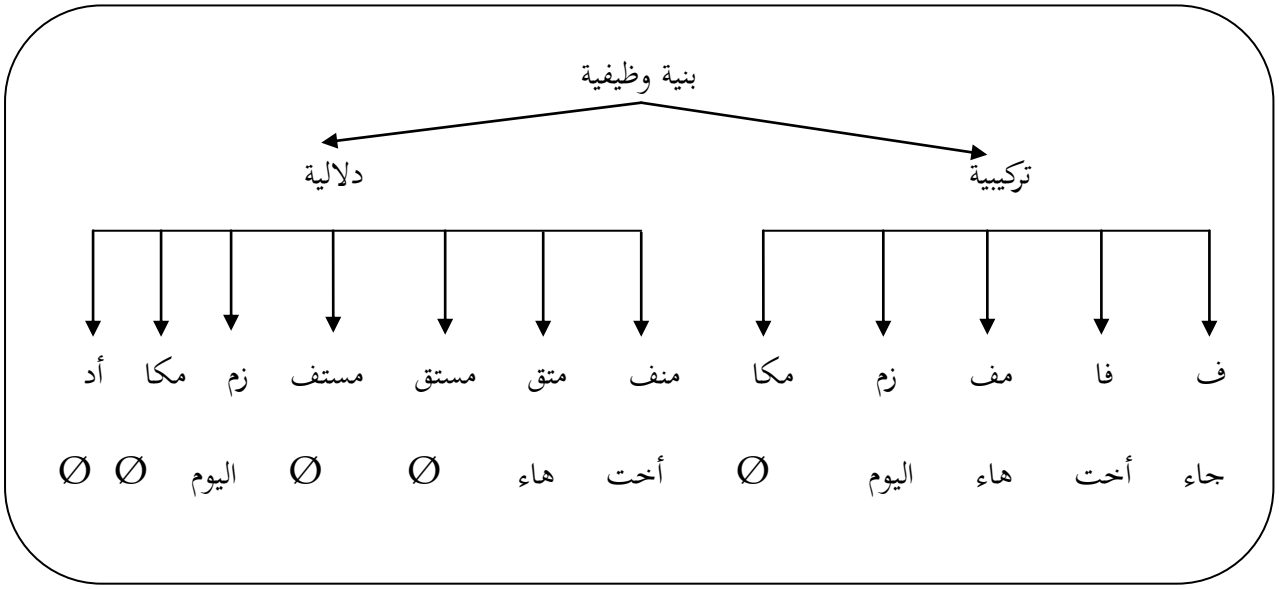

خاتمة:

بعد هذه الجولة في رحاب الجملة العربية، وتمحيص آراء الدّارسين الرصينة والموازنة بين وجهات نظرهم القيّمة، تمخض البحث طارحا مجموعة من النتائج مرتكزة للإيجاز، وتجنبًا للإنسياب والإطراب الذي لا موجب منه، ومن ثمّ نجمل فيما يلي أبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج:

أنّ الجملة في معجم اللغوي تدل على معنى الجمع والضم والإلمام، أما في معناها الاصطلاحي فقد اختلف القدامى من نحاة وبلاغيين وأصوليين في توحيد معنى مانع جامع علمي واضح لها فنمهم من رأى بأن الجملة والكلام سيّان مترادفين لا اختلاف بينهما، وفريق ذهب إلى أنهما مختلفان، وهذا لسبب الإفادة والاستقلالية لاغير.

لقد تعددت تقسيمات الجملة العربية عند القدامى ، واختلفت باختلاف وجهاتهم في البحث و غايتهم منه، فقد قسّمها القدامى إلى اسمية وفعلية، هذا ما اتفقوا عليه دون خلاف، ثمّ زاد بعضهم الظرفية، والبعض الآخر أضاف الشرطية، ووضعها البلاغيون في إطارين إنشائية وخبرية، كما قالو بالجملتين الكبرى والصغرى.

وفي حديثنا عن الجملة الكبرى والصغرى، نجد أنَّ سيبويه مثّل للخبر بجملة فعلية وجملة اسمية، وهو تمثيل لجملة كبرى وصغرى، وكذلك لدى المبرّد تمثيلا لهما أيضًا، ونص الزجاج عليهما بالجملة الأولى والثانية، أّما ابن جني فقد عبَّر عن الجملة الكبرى بالجملة الكبيرة، واستخدم الزمخشري مصطلح ذات وجهين في حديثه عن عطف الجمل، وتحّدث ابن مالك عّما أُطلق عليه (الجملة الكبرى)، دون استخدامه المصطلح، على أنَّه قّدم شرحًا وافًيا للجملة ذات الوجهين، وتحّدث الرضي عن الجملة الكبرى والجملة الصغرى، وقسم ابن هشام الجملة حسب البنية التركيبية إلى كبرى وصغرى.

أما الجملة في دراسة المحدثين العرب فقد أخذت أقسام كثيرة ، بحسب كل باحث ودارس ووجهته التي ينظر بها – محافظين أغلبهم– على التقسيم الفعلي والاسمي للجملة، على نهج القدامى مضيفين أنواع أخرى مثل الوصفية عند تمام حسان،....

سعى الفهري لإعادة وصف العربية من خلال ما أسماه ب"لسانيات الظواهر" بهدف وضع العربية في مصاف اللغات الطبيعية، كما رأى أنّ معطيات القداماء ناقصة ولا تصلح للإنتفاع بها في بناء نظرية عربية، وقد أقرّ بوجود

بنية واحدة وهي الجملة الفعلية من نمط: (ف+ فا + مف)، ونفى وجود الجملة الاسمية ليؤكد أنّ اللغة العربية لغة طبيعية. وأضاف أيضا أبعاد جديدة في وصف بنية الجملة تأخذ في اعتبارها ضرورة التوافق بين القواعد والمعجم.

يعد النحو الوظيفي أكثر النظريات الوظيفية التداولية استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى فهو حسب المتوكل محاولة لصهر بعض من نظريات لغوية ونظريات فلسفية إذ أنه من أكثر المناهج تداولا على مستوى الدراسات اللغوية وخاصة بعدما طبق على الجملة العربية.

لقد كان اهتمام العلماء اللغويين بالغا بالنحو الوظيفي، لأنه يعتمد على مكوّن مركزي وهو "الوظيفة" ويقوم على مبدأ التواصل وكونها نظرية جعلت خلق تحاور العلوم وهذا ما يساعدها في تواصلها مع مختلف الأنساق المعرفية، ومن هذا المبدأ تدرس اللغة بعيدا عن كل تجريد، إذ جعلت من حيوية علمية وتبحث دائما عن النسق التواصلي الواسع لتضع الجملة بين ثنائيتي الوصف والإنجاز.

وجدير بالذكر أن نقرّ بأن الجهود العربية في النظرية الوظيفية تمثلت في أعمال الباحث المغربي "أحمد المتوكل" نقلا عن أستاذه "سيمون ديك"، فقد قدّم الكثير لهذه الدراسة، وتطبيقها على اللغة العربية في خطى كثيرة عبر فترات من البحث.

إنّ الجملة العربية ضمن نظرية النحو الوظيفي –كبنية– إفراز للعلاقات الحيوية المقامية، فهي صيغة جاءت ملبية للمقام الذي استدعاها تلفظا أو إنجازا على طريقة خاصة كالتقديم والتأخير لبعض العناصر أو الحذف الذي يطرأ عليها.

استطاعت نظرية النحو الوظيفي أن تخلق منظومة مصطلحات جديدة فجعلت مصطلح الحمل بدل مصطلح الجملة؛ المتكون من محمول وموضوعات، وجاءت بوظائف جديدة لكل بنية – وظائف تركيبية وتداولية ودلالية– ،أمّا بالنسبة للمصطلحات التي جاءت بها هي: البؤرة والمحور الذان يدخلان في الوظيفة التداولية وهي داخلية فيها، أمّا الخارجية فهي المبتدأ والذيل والمنادى، وهذا الذي جعل منها نظرية منفتحة عالمية مرنة تتعدى البنية الواحدة، فيمكن القول بأنها نظرية وليدة والذي يميّزها أكثر هو اشتمالها على مختلف علاقات الجملة الدلالية والتركيبية والتداولية.

- ***قائمة المصادر والمراجع:***

- القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع عن طريق الأزرق.
- ***قائمة المصادر:***
- ابن الأنباري(أبو البركات)، أسرار اللغة العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
- ابن السراج(أبي بكر بن محمد)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، ج1، 1996م.
- ابن السراج، الأصول في النحو، حققه محمد عاطف التراس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ج1.
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريري، ج2، 1982م.
- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح:شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1947م.
- ابن منظور، لسان العرب، مادة(ج م ل)، دار صادر، بيروت، لبنان، ج1، ط3، 1994م.
- ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق، ط5،ج2، 1378هـ.
- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الطباعة المنيرية، ج1، ط1، بيروت، لبنان، 2008م.
- اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تح:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، مج05.
- الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج1، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ايران، 1975م.
- الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ط1، 1988م.
- الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، ط1،بيروت، 1993م.
- سيبويه، الكتاب ، دار الخانجي، القاهرة، ج1، ط1، مصر، 2014م .

- السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج1، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.
- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأ و علق عليه محمود محمد شاكر، ط3، بيروت دار المدني، المقدمة.
- المبرد أبي العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2، القاهرة، 1415هـ-1994م.

- ***قائمة المراجع:***

- ابراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983م.
- ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط3، 1966م.
- أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ط1، 1988م.
- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1، دار البيضاء، المغرب، 1985م.
- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، 1986م.
- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب)، مكتبة الأمنية، الرباط، المغرب .
- أحمد المتوكل،اللسانيات الوظيفية مدخل نظري،دار الكتاب الجديد، 2010م.
- احمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، ج03، 1987م.
- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر،ط3، دمشق، 2008م.
- تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2007.
- تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 2004.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة ، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1980م.
- حليمة أحمد محمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القداماء في ضوء المناهج التحليلية المعاصرة، دار وائل النشر والتوزيع، ط1،عمان، 2000م.

- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان دط، 1973م.
- رابح بومعزة، الجملة الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم،دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر،دمشق سوريا، 2008م.
- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط3، مصر،ج1.
- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية،بنية الحملة العربية ،التراكيب النحوية والتداولية، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2003م.
- عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة المصباح للنشر والتوزيع، الكويت.
- عبد القادر المهيري،أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية،تونس، ط2، 1990م.

- عبد اللطيف محمد حماسة، العلامة الإعرابية، في الجملة بين القديم والحديث دار الفكر العربي، القاهرة، دط.
- عبد اللطيف محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1996م.
- عثمان بن طالب، البراغماتية وعلم التراكيب، مركز الدراسات والأبحاث الجامعة التونسية، العدد2، المطبعة العصرية، تونس، 1986م.
- عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2002م.
- علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007م.
- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة.
- علي أيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي الأسس المعرفية والديداكتيكية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006م.
- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر ،ط2، 2007م.
- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط،1977م.

- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، إيتراك للطباعة والنشروالتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2004م.
- كريم ناصح خالدي، نظرات في الجملة العربية، ط1، دار الصفاء، عمان، 2005.
- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد عمر مختار،عالم الكتب، القاهرة، ط8.
- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،ط1، 1987م.
- مجدي محمد حسين ، الجملة الاسمية، راجعه سليمان طه حمودة، دار ابن خلدون للنشر، 2004.
- محمد خان، لغة القرآن الكريم، دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عين مليلة، 2004.
- محمد فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، ط1، دمشق 2009م.
- محمود أحمد نحلة،مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة، بيروت.
- مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية،ط1، ج3، 2007، القاهرة.
- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط وتركيب الجملة العربية،دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط1، 1997م.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه دار الرائد العربي بيروت لبنان، ط2، 1986م.
- موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق سورية، ط1، 2002م.
- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط2، 1986م.
- يحي أحمد، الإتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، العدد3، الكويت، 1989م.
- ***الأطروحات والدوريات:***
- زايدي بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة، أطروحة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة باتنة، 2014/2013.

- عبد الحليم عبد الله، الخلاف في أقسام الجملة عند النحاة واللغويين العرب.
- نجيب بن عياش، المكون الوظيفي في اللغة العربية من الجملة إلى النص، كلية الآداب واللغات سطيف، 2013م.
- نصيرة مقورة، الجملة بين القدامى والمحدثين، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.
- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، 2006.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكر وعرفان	
02	إهداء	
03	مقدمة	أ.ب.ج
04	مدخل	06-17
05	الجملة لغة	06
06	الجملة اصطلاحا	07
07	مفهوم الجملة عند النحاة	07
08	الترادف بين الكلام والجملة	10
09	الاختلاف بين الكلام والجملة	12
10	مفهوم الجملة عند البلاغيين	13
11	مفهوم الجملة عند الأصوليين	14
12	الفصل الأول	19-34
13	أولا: الجملة الاسمية	19
14	ثانيا: الجملة الفعلية	20
15	ثالثا: الجملة الظرفية	20
16	رابعا: الجملة الشرطية	22
17	خامسا: الجملة الكبرى والصغرى	24
18	سادسا: الجملة باعتبار المحل الإعرابي	27
19	الجمل التي لها محل من الإعراب	27
20	الجملة الواقعة خبر	27
21	الجملة الواقعة حال	28
22	الجملة الواقعة مفعول	28
23	الجملة الواقعة مضاف إليه	29

24	الجملة الواقعة جواب لشرط جازم	29
25	الجملة الواقعة صفة	29
26	الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب	30
27	الجمل التي لا محل لها من الإعراب	30
28	الجملة الابتدائية	30
29	الجملة الاعتراضية	31
30	الجملة التفسيرية	32
31	الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو جازم	32
32	الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف	33
33	الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب	33
34	سابعا: الجملة الخبرية والإنشائية	34
35	الفصل الثاني:	59-36
36	الجملة عند عباس حسن	36
37	الجملة عند إبراهيم أنيس	37
38	مهدي المخزومي	38
39	محمد عبد اللطيف حماسة	14
40	الجملة في المنظور اللساني الوصفي	42
41	الجملة عند تمام حسان	42
42	بنية الجملة عند تمام حسان	45
43	القرائن المعنوية	46
44	القرائن اللفظية	48
45	الجملة عند عبد الرحمان أيوب	50
46	الجملة عند التوليديين التحويليين	52
47	الجملة عند مازن الوعر	52

48	الجملة عند ميشال زكريا	56
49	الجملة عند عبد القادر الفاسي الفهري	59
	الفصل الثالث:	61-81
	مفهوم النحو	61
	مفهوم الوظيفة	62
	مفهوم الوظيفية	62
	الوظائف النحوية وأبعادها الدلالية	63
	الوظائف النحوية	63
	الوظائف التركيبية	63
	الوظائف الدلالية	64
	الوظائف التداولية	64
	التركيب في المناهج اللسانية	64
	المنهج البنيوي الوصفي	64
	المنهج التوليدي التحويلي	65
	المنهج الوظيفي	65
	المنظور الوظيفي وأنظاره	66
	مفهوم الجملة في المنظور التداولي العربي	69
	الكفايات في النحو الوظيفي	71
	الكفاية النمطية	71
	الكفاية التداولية	72
	الكفاية النفسية	72
	البنيات الوظيفية:	72
	البنية الحملية	72
	البنية الوظيفية	73

	البنية المكونية	73
	الوظائف التداولية	74
	مفهوم البؤرة	74
	مفهوم المحور	74
	مفهوم المبتدأ	74
	مفهوم الذيل	74
	مفهوم المنادى	74
	أنواع الجملة في النحو الوظيفي	75
	دراسة وتحليل الجملة العربية وفق المنظور الوظيفي:	76
	النموذج الأول	76
	النموذج الثاني	78
	النموذج الثالث	79
	النموذج الرابع	80
	خاتمة	83
	قائمة المصادر والمراجع	86
	فهرس الموضوعات	92